جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

العالم وجائحة «كورونا»

السيناريو المتوقع للعالم العربي إلى نهاية ديسمبر 2020م

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

العالم وجائحة «كورونا»

السيناريو المتوقع للعالم العربي
إلى نهاية ديسمبر 2020م

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

البيان	الصفحة
مقدمة	6
المشاركون في ورشة عمل مستقبل العالم مابعد «كورونا»	8
الملخص التنفيذي	11
السيناريو المتوقع حتى نهاية عام 2020م	16
تمهيد	17
منهجية العمل	19
خلفيات اختيار السيناريو	21
حول طبيعة الوباء والفيروس	23
حَجَر الدومينو الاقتصادي	24
أولاً: التأثيرات في المجال الاقتصادي العالمي	25
ثانياً: التأثيرات في المجال الجيوسياسي	27
ثالثاً: التأثيرات في المجال الجيوستراتيجي	28
رابعاً: التأثيرات على المنطقة العربية والإقليم	30
1 – في مستوى المنظومات الصحية العربية	31
2 – في المستوى الجيوسياسي	33
3 – في المستوى الاقتصادي	36

البيان	الصفحة
خامساً: التأثيرات على القوى المجتمعية الحية	38
التحديات.. الفرص.. التوصيات والمبادرات	40
1 - التحديات	40
2 - الفرص	41
3 - توصيات ومبادرات	43
توصيف الجائحة نشأة جائحة كورونا (كوفيد- 19) وانتشارها في العالم - د. حسين قطريب	46
الجائحة وتأثيراتها المختلفة	65
أولاً: التأثيرات الاقتصادية (التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا على المنطقة العربية) أ.عبدالحافظ الصاوي	65
ثانياً: التأثيرات الجيوسياسية (المتغيرات السياسيّة الداخلية «الجيوسياسية» المتوقعة) د. محمد مكرم بلعاوي	70
ثالثاً: التأثيراتص الجيوستراتيجية (كورونا والتحولات الجيوستراتيجية في النظام الدولي) أ.حازم عيّاد	80
رابعاً: التأثيرات على المنطقة العربية والإقليم (آثار جائحة كورونا على المنطقة العربية والإقليم) أ.عبدالحميد الجلاصي	90
خامساً: التأثيرات على القوى الحية (تأثيرات جائحة كورونا على القوى الحيّة في الوطن العربي) د. عبدالستار رجب	100
من نحن؟	113

مقدمة

لم يشهد العالم مثيلاً للتطورات الراهنة منذ تاريخ بعيد في ظل الانتشار العالمي السريع لجائحة فيروس «كورونا» المستجد (covid - 19) والوباء المترتب على انتشاره عالمياً، وبرغم ما تتخذه الحكومات والدول من إجراءات لمنع انتشار الوباء في الجانب الصحي، وكذلك الحد من تبعاته المختلفة وخاصة على الاقتصاد العالمي بكل قطاعاته، فإن الأمر ما زال خطيراً وقاب قوسين أو أدنى من الخروج عن السيطرة.

إن الانتشار المتدرج والسريع للفيروس من المحلية للعالمية سيعمق التأثير الذي ربما يطال معظم المجالات في بنيتها المادية والوظيفية وتأثيرها في رؤية العالم والتصورات الخاصة بالحياة والوجود والمصير الإنساني.

يمر العالم والمجتمعات البشرية المختلفة بلحظات تاريخية فارقة وهي تواجه جائحة «كورونا»؛ مما يجعلها موضوعاً قابلاً للبحث والتحليل، وتقود هذه الأزمة إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم، ولا سيما المرتبطة بدور الدولة والمجتمع والأداء الاقتصادي وأساليب أداء العمل والإنتاج وإعادة صياغة مفهوم العولمة ليناسب ما بعد مرحلة جائحة كورونا التي ستترك العالم بشكل وهيئة وطبيعة مختلفة عما كان عليها من قبل، وسوف تحدد تلك الأزمة مفاهيم جديدة للعالم قبل أن تتركه وترحل.

وفي ظل الوتيرة المتسارعة لتفاقم الأزمة عالمياً، وغياب ملامح الجهوزية لمواجهة الأزمة بشكل آني وفعَّال؛ فيصعب حالياً التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية عالمياً التي تعتمد بشكل كبير على سرعة وقدرة الحكومات والدول لمواجهة انتشار الفيروس وتبعاته على الأصعدة المختلفة.

حيث قامت مجموعة التفكير الإستراتيجي ومقرها إسطنبول في تركيا بدورها بدعوة مجموعة من المفكرين والخبراء لورشة عمل امتدت إلى ما يقارب الشهرين، وما انبثق عنها من فرق عمل للعمل على تحليل وتوصيف الجائحة ومسار انتشارها وتأثيراتها المختلفة على عدد من الملفات؛ مثل الملف الاقتصادي، والجيوسياسي، والجيوستراتيجي، والمنطقة العربية والإقليم، والقوى المجتمعية الحية.. وغيرها.

وعملت المجموعة على تحليل الظاهرة والوقوف على السيناريوهات المتوقعة لانتشار الجائحة، حيث اقترحت فرق العمل ثلاثة سيناريوهات مختلفة، معتمدة على مدة انتشار واستمرار الوباء، إن احتمالية السيطرة على الفيروس في فترة وجيزة لا تتخطى ستة أشهر قد لا تؤثر بشكل كبير على كثير من الملفات والقضايا في المدى البعيد أو القصير، في حين أن امتداد فترة السيطرة على الفيروس لما يقارب 12 شهراً ربما يؤدي إلى تغييرات كبيرة في المنطقة والعالم والنظام الدولي، أما إذا امتد الأمر إلى ما بعد ذلك؛ فإن العالم مقبل على مرحلة خطيرة ربما يخرج فيها عن السيطرة ونرى نظاماً عالمياً جديداً.

وقد تبنت مجموعة التفكير الإستراتيجي السيناريو المتوسط (السيطرة على الجائحة خلال عام من

انتشارها) وتأثيرات ذلك على العديد من الملفات المحلية والإقليمية والدولية، مرتكزة على مخرجات الحوار بين المفكرين والخبراء المشاركين بورشة العمل، وكذلك عدد من الأوراق البحثية المرفقة، بالإضافة إلى استطلاع للرأي (focus group).

وفي خلاصة، فإن العالم العربي والمنطقة والإقليم سيشهد عديداً من المتغيرات، ربما تتزايد الضغوط المالية والاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة، ومع ذلك؛ فإن قوى التغيير السياسي والاجتماعي أمام فرصة لتوحيد جهودها من أجل بناء وحدة وطنية داخل كل قُطر ولتدعيم العمل المشترك العابر للأقطار، وهذا دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوى الشبابية التي يفترض أن تعيد بناء التصورات والمضامين وطرق العمل، لتشكل قوة ضغط على السلطات العمومية في مسار الموازنة بين الوطني والعابر للأوطان، والمدخل هو خلق الثروة وتبادل المنافع وتحقيق السيادة، كما أن المنطقة ستكون في مفترق طرق بين استعادة الرضا في المنظومة الجديدة بموقع يشابه الموقع السابق، أو انتهاج سياسات جريئة قوامها الإنتاج وتثمين الموارد الذاتية والتكامل متعدد الأوجه والصيغ أمام وإعادة بناء منظومة العمل المشترك وفقاً لمقاربة عقلانية تستفيد من ارتباك الأطراف الدولية المؤثرة ومن تقييم تجارب العقود السابقة.

كما أن ثمة تداعيات اقتصادية واجتماعية لجائحة «كورونا» على مختلف مناطق العالم، ولكن وطأة التداعيات على المنطقة العربية قد تكون كبيرة بسبب حالة التبعية التي تعيشها الاقتصاديات العربية للخارج، منذ بداية العولمة الاقتصادية الرأسمالية، التي انطلقت في عام 1990م.

كما أن عمق الأثر للفيروس قد يختصر الزمان والمكان وكثيراً من المحطات بشكل سيعقد عملية التكيف مع متغيراته ومعطياته اليومية؛ مهدداً بإضعاف وتفكك المؤسسات الدولية بشقها الاقتصادي والسياسي وتوزيع القوى والتحالفات الدولية فيها.

وإذ تثمن مجموعة التفكير الإستراتيجي جهود الكثير من المؤسسات التي تبحث كيفية مواجهة هذه الجائحة، فإنه يسعدها أن تقدم اجتهادها في هذا التقرير لتستفيد منه جميع المستويات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص وقوى المجتمع.

كما تتقدم المجموعة بكل الشكر والتقدير لجميع الزملاء المشاركين في ورشة الحوار، وفرق العمل، ومعدي الأوراق البحثية والمنسقين الفنيين لورشات العمل على مشاركتهم وجهدهم، آملين أن تزول هذه الجائحة، وأن يكون هناك مستقبل أفضل وجديد للعالم والبشرية.

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

المشاركون في ورشة عمل
مستقبل العالم مابعد «كورونا»

الأسماء رتبت ترتيباً أبجدياً

	الاسم	الصفة	الدولة
1	د. أحمد أوصال	رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط - أنقرة	تركيا
2	أ. أحمد جاد	برلماني مصري سابق	مصر
3	د. أحمد ذكر الله	مدير وحدة الدراسات الاقتصادية/ المعهد المصري للدراسات الإستراتيجية - إسطنبول	مصر
4	د. أحمد طعمة	الرئيس السابق للحكومة السورية المؤقتة	سورية
5	د. أحمد عطاونة	مدير عام مركز رؤية للتنمية السياسية - إسطنبول	فلسطين
6	أ. أسعد سليمان	مدير مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام	العراق
7	د. أشرف الشوبري	مدير مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول	مصر
8	د. أشرف دوابه	أستاذ التمويل والاقتصاد بجامعة صباح الدين زعيم ورئيس الأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي	مصر
9	أ. بدرية الراوي	باحث في العلوم السياسية والقانون الدولي	لبنان
10	أ. بلال دياب	فريق الإعداد	سورية
11	أ. توفيق الحميدي	محام وناشط حقوقي رئيس منظمة سام للحقوق والحرّيات	اليمن
12	د. جمال نصار	أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية المشارك في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم	مصر
13	د. جهاد الأتاسي	مالك ومدير تنفيذي لمؤسسة الاتصالات الحديثة	سورية
14	أ. حازم عياد	كاتب ومحلل سياسي مختص بالشؤون العربية وغرب آسيا	الأردن
15	د. حسن سلمان	أمين أمانة التخطيط الإستراتيجي لرابطة علماء إريتريا	إريتريا
16	د. حسين قطريب	باحث أكاديمي	سورية
17	د. خالد شاهين	استشاري الجودة الشاملة والتخطيط الإستراتيجي	مصر
18	د. خضر السوطري	رئيس مجلس تشريعي حزب وعد	سورية

	الاسم	الصفة	الدولة
19	د. خلف الحبيشي	دكتوراه في إدارة المشاريع الإستراتيجية	الإمارات
20	د. خيري عمر	أستاذ العلوم السياسية، جامعة سكاريا	مصر
21	م. رامي عبداللطيف	باحث وطالب ماجستير التفكير الإستراتيجي	سورية
22	أ. زهير عطوف	باحث في العلاقات الدولية	المغرب
23	د. سامي العريان	مدير مركز دراسات الإسلام والشؤون الدولية في جامعة صباح الدين زعيم بإسطنبول	فلسطين
24	د. سعد الكبيسي	المتخصص في الشريعة الإسلامية	العراق
25	أ. سنا دركل	باحثة وطالبة ماجستير علاقات دولية وتفكير إستراتيجي	سورية
26	أ. شعبان عبدالرحمن	رئيس المركز المصري للإعلام	مصر
27	أ. طارق بلال	رئيس المركز السوري للإحصاء والبحوث	سورية
28	أ. طلال جامل	دبلوماسي وإعلامي يمني	اليمن
29	أ. عاتق جار الله	باحث متخصص في الدراسات المستقبلية	اليمن
30	أ. عبدالحافظ الصاوي	باحث اقتصادي ومدير مركز المسار للدراسات الإنسانية	مصر
31	أ. عبدالحميد الجلاصي	سياسي وباحث	تونس
32	أ. عبدالرحمن الأحمد	رئيس شبكة الساعة للدراسات والإعلام	العراق
33	عبدالرحمن سعد	باحث/ طالب ماجستير علاقات دولية	مصر
34	د. عبدالستار رجب	أستاذ علم الاجتماع/ جامعة قرطاج، رئيس قسم البحث الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، رئيس تحرير «المجلة التونسية لعلوم الشغل»	تونس
35	أ. عبدالله إسماعيل آدم	مدير مركز دراسات القرن الأفريقي	إريتريا
36	د. علي الكندري	دكتور في جامعة الكويت/ تخصص تاريخ «خليج» معاصر	الكويت
37	د. عماد البناني	رئيس المجموعة الوطنية الاستشارية/ ليبيا	ليبيا
38	د. عمرو دراج	رئيس المعهد المصري للدراسات - تركيا	مصر
39	د. محمد الفقي	رئيس المنتدى المصري برلمانيون لأجل الحرية - تركيا	مصر
40	أ. محمد النعمة الهاشمي	رئيس أكاديمية إنسان لبناء القيم - تركيا	العراق
41	أ. محمد سالم الراشد	رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول	الكويت

	الاسم	الصفة	الدولة
42	أ. محمد صالح	باحث وعضو في مركز دراسات القرن الأفريقي - السودان	إريتريا
43	د. محمد عماد	برلماني مصري سابق	مصر
44	د. محمد عميش	دبلوماسي ليبي	ليبيا
45	د. محمد مكرم	رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط	فلسطين
46	أ. محمود عثمان	كاتب وباحث سياسي	تركيا
47	د. مصطفى شاهين	مدرس الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية	الولايات المتحدة
48	م. ملهم الدروبي	رئيس جامعة رشد - تركيا	سورية
49	د. ناصر الصانع	عضو برلماني سابق/ الكويت	الكويت
50	د. وائل شديد	باحث في الإستراتيجيا	فلسطين
51	أ. وسام الكبيسي	باحث وكاتب	العراق

الملخص التنفيذي
للسيناريو المتوقع للعالم العربي
إلى نهاية ديسمبر 2020م

تعرض مجموعة التفكير الإستراتيجي (STG) في هذا التقرير تقدير موقف لسيناريو تداعيات جائحة «كورونا» على العالم العربي، في أفق ديسمبر 2020م، وقد انطلقت في ذلك من فرضيّة تفيد باحتمال مرجّح لاستيعاب زخم الأزمة في حدّ أقصاه نهاية عام 2020م، أو القدرة على التعايش الواقعي معه، وبقاء بعض الارتدادات التي يمكن امتصاص أثرها لاحقاً.

وتوسّل فريق العمل في بناء السيناريو بمنهجية علمية تقوم على:

1 – تحديد مجال التركيز الجغرافي لتداعيات الجائحة.

2 – اعتبار العامل الصحي والعامل الاقتصادي المحركين الرئيسين لتداعيات الجائحة، واعتبار الزمن العامل الحرج لكليهما؛ لذلك تم اعتماد خط زمني يحكم مدة كل سيناريو.

3 – أنجز فريق العمل استطلاعاً للرأي شارك فيه 30 متخصصاً وباحثاً من دول عربية مختلفة؛ حيث تمّ الاسترشاد بنتائجه في رسم توجهات السيناريو المرجّح.

4 – اعتمدت الدراسة على استطلاع آراء مجموعة مختارة من المختصين وأصحاب الرأي وفق تقنية المجموعة البؤرية (Focus group) بلغ عدد أفرادها 30 مختصاً وخبيراً من دول عربية مختلفة.

5 – يغطّي السيناريو الفترة الزمنية الممتدّة إلى نهاية شهر ديسمبر من عام 2020م، ونرجّح أن تكون البشرية إلى ذلك الحين قد استطاعت التحكّم نهائياً في الجائحة، أو وصلت إلى حالة من التعايش الواقعي معها.

6 – تعريف المخاطر والفرص الناجمة عن الجائحة.

يعتبر فريق العمل أنّ درجة عدم اليقين المرتفعة لتوقع التداعيات في مدى أبعد من

نهاية السنة الحالية وفي أحسن الحالات الثلاثي الأول من السنة المقبلة، تجعلنا نكتفي باعتماد سيناريو واحد يتابع تأثيرات الجائحة على المنطقة العربية في المستويات الجيوسياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية والصحية والمجتمعية، ويتأكّد لدينا هذا المنزع حين نضع هذا الاحتمال في سياق منطق حجر الدومينو الاقتصادي، وفي ضوء ما توفّر من معطيات وبيانات حول الجائحة التي يمكن أن نطمئنّ لصلابتها وثباتها النسبي.

أهمّ التأثيرات المتوقعة لجائحة «كورونا» على العالم العربي:

1 – رغم تباين صيغ تعامل الدول العربية مع الجائحة، فإنّ منظومات الصحة العربية عموماً تأقلمت مع الظرفية الجديدة، ولكنّ التقرير يرجّح ألا تكون هذه المنظومات قادرة على تحمّل فرضية انتكاس الوضع الوبائي وتعرضه لموجة ثانية من الفيروس.

2 – يرى أنّ ما حدث بفعل الجائحة هو صدمة اقتصادية مزدوجة وغير اعتيادية، صدمة في الطلب وصدمة في العرض؛ مما يدفع نحو انخفاض في الاستهلاك وفي الاستثمار وفي التصدير، وفي الوقت نفسه؛ يدفع إلى حصول ارتفاع في البطالة وانخفاض في إنتاجية العمل وفي عائدات رأس المال؛ وهو ما سيتولّد عنه دائرة من الركود والتضخم، وكنتيجة لهذا يُتوقع أن تحصل تغييرات في إعادة تموقع الأنشطة الاقتصادية ومراجعة وضع الصين في بنية الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة إلى القطاعات الإستراتيجية وصناعات الأدوية والاتصالات، وهو ما يفترض بالنسبة إلى الاقتصادات العربية أن تستعدّ لهذه التغييرات بمراجعة موقع شركائها في سلسلة النشاط الاقتصادي المحلّي، وإعادة رسم سلسلة النشاط الاقتصادي في مستوى الإنتاج وفي مستوى التوريد.

3 – يتوقع التقرير أن تحدث تغيُّرات سياسية محدودة حتى نهاية العام الحالي، ولكنّها

تحمل في طياتها بذوراً لتشكّل تحولات مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى، ومن التغيرات المرتقبة تقدم قيادة إدارة النظام الصحي في الدولة على حساب الأولويات السياسية، وتحوّل إدارة الدولة إلى نظام إدارة الأزمات.

4 – يستبعد التقرير أن يحدث تغيير سياسي كامل في الأنظمة السياسيّة في المنطقة العربية في مدى هذه الدراسة، وستسعى الدول إلى استيعاب الصدمة والتأقلم معها؛ من خلال اتخاذ إجراءات صحية واقتصادية وأمنية تضمن استقراراً نسبياً للوضع، وهو ما سيشكل –على الأرجح– شبكة حماية كافية من الانهيار أو التغيير الشامل في هذه المدة.

ويرى أنّ الدول العربية في هذا الشأن تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

أ– صنف يعيش شبه انتقال ديمقراطي مع تماسك في المنظومة السياسية، وفرص هذه البلاد في أن تتخطى تداعيات الجائحة قائمة.

ب– صنف تتصف بنية الحكم فيه بالتماسك وتتوفّر على شروط ذاتية وموضوعية لاستدامة سلطانه على بلدانه في حدود الأفق الزمني المخصّص للتقدير، وربما أيضاً في حدود آفاق متوسطة نسبياً.

جـ– صنف ثالث يتصف نظامه السياسي بهشاشة بنية الحكم وبلوغها حدودها، وهو ما من شأنه أن يجعل احتمالات تطور الأوضاع فيهما تكون في اتجاه الرغبة في التغيير أو الفوضى؛ لذلك نرجح أن تتخلّق فيها من جديد ديناميات الاحتجاج وبكلفة بشرية واجتماعية عالية.

5 – عمّقت أزمة ارتفاع النفط من الآثار الاقتصادية على منظومة الإنتاج العالمي، ولكن بشكل أكبر على بنية اقتصادات الدول النفطية في المنطقة العربية؛ ممّا حدا بالبعض منها إلى أن يتخّذ إجراءات مؤلمة، تمثلت في رفع الأداء على القيمة المضافة، وإلغاء بدل المعاشات، والتخطيط للذهاب إلى الاقتراض.

6 – لذلك؛ يرجّح التقدير أن يكون لتراجع الاستثمار واختلال الميزان التجاري بشكل غير مسبوق وارتفاع عدد العاطلين عن العمل وتضرّر الطبقة الوسطى وازدياد شريحة الفئات الاجتماعية الهشّة تأثيرات بنيوية على الاقتصادات العربية وعلى خياراتها الاجتماعية وعلى سياساتها في إعادة الانطلاق الاقتصادي في مرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي.

7 – يتوقع التقرير أن تحصل تبعاً لذلك تداعيات مهمة على القوى غير الحكومية في البلاد العربية في مستوى هيكلتها وإستراتيجيات عملها؛ ممّا يمنحها فرصة أكبر للتأثير والمفاوضة، كما يمكن أن يولّد هذا الضغط الاجتماعي مفاعيل سلبية باتجاه انتشار الميول الفئوية والجهوية والطائفية التي من شأنها أن تغذّي التوترات وتدفع إلى حصول حالات تصدّع مجتمعي.

8 – قام التقرير قبل أن يتناول الحالة العربية بذكر توقعاته حول الجائحة وتداعياتها في العالم، ولاحظ ارتفاع مستوى التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما نقل الأزمة من تداعياتها الصحية إلى تداعياتها الاقتصادية والسياسية؛ وما سيترتب عن ذلك من تفاعلات جيوستراتيجية؛ وهو ما ينذر باحتمال دخول العالم مرحلة من الاستقطاب الدولي والإقليمي قد تشارك فيها قوى طامحة كالهند وتركيا وباكستان وإندونيسيا على المدى المتوسط والبعيد.

9 – كما أشار إلى ما ظهر من ضعف ومحدودية منظومات إقليمية ودولية وارتباكها في مجابهة الجائحة، وكيف أن البعض منها قد استطاع أن يتدارك آثار الصدمة الأولى وأبدى مرونة في التأقلم مع مقتضيات الأزمة بما جعلها تستعيد شيئاً من الثقة أمام منظوريها، وتتخذ سياسات مناسبة خاصة في المستوى الاقتصادي والمالي على غرار ما حصل مع الاتحاد الأوروبي.

السيناريو المتوقع
للعالم العربي
إلى نهاية ديسمبر 2020م

تمهيد

أعلن المركز الصيني لمكافحة الأمراض في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2019م عن ظهور فيروس «كورونا» جديد في مقاطعة ووهان، وأعلنت جامعة جنوب الصين للزراعة استناداً إلى نتائج بحوث جينية ووبائية أشار فيها بعض الباحثين إلى أن البنية الأساسية لهذا الفيروس تتماثل مع بنية الفيروسات التي اكتشفت بالخفافيش وحيوان آكل النمل البنغولين (Pangolins).

وحَمَّلت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدّول الأوروبية وأستراليا الصّين مسؤولية انتشار الوباء في العالم، واتهمتها بإخفاء الكثير من المعلومات وبتأخير الإعلان عنه، وطالبت بفتح تحقيق دولي بشأنه ومصدره، كما ألمحت إلى احتمال نشأة الفيروس في أحد المختبرات البيولوجية الصينية في ووهان، إلاّ أنّ الصّين نفت ذلك بشدّة.

وتُعدّ جائحة كورونا الجديدة ظاهرة وبائية متغيّرة على مدار الدّقائق والسّاعات والأيّام، ولا يزال انتشارها يقلق عدداً من الدّوائر العلمية والحكومية؛ وهو ما يفسّر التردّد في الانتقال إلى سياسة الحجر الصّحي الموجّه رغم وطأة العامل الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن مع ذلك يمكن القول: إنّ الجائحة وصلت إلى ذروتها في معظم دول العالم، وبدأ خط سيرها بالتّسطح والاتّجاه نحو الاضمحلال؛ مما يؤشّر إلى إمكانية العودة التّدريجية للحياة الطّبيعية وممارسة الأنشطة البشرية بطريقة حذرة تتكيف مع ظروف الجائحة.

ويتركّز حوالي ثلاثة أرباع الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا الجديد في عشر دول من العالم بما يمثّل نسبة 76 ٪ من مجموع الإصابات، وهذه الدّول هي: الولايات المتّحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، المملكة المتّحدة، فرنسا، تركيا، إيران، الصّين، روسيا.

وتصنّف الدّول العربية ضمن فئة الأضعف انتشاراً للفيروس في العالم، بواقع يتراوح بين مئات وبضع آلاف من الإصابات، باستثناء المملكة العربية السعودية التي وصلت فيها الإصابات 39048، ودولة قطر التي وصلت فيها الإصابات 22520 حتى تاريخ 10 مايو 2020م.

خريطة انتشار البؤر الشديدة والمتوسطة
لجائحة كورونا (SARS-CoV-2) في العالم حتى 2020/4/23م

منهجية العمل

شهدت الفترة السابقة مساهمات عديدة من دوائر تفكير متنوعة، وظهرت تقديرات للموقف متعدّدة وربما متباينة، ومنذ ما يقارب الشّهرين وفريق عمل مجموعة التفكير الإستراتيجي يشتغل على تقدير موقف يختصّ بمتابعة تداعيات جائحة كورونا على الوطن العربي، ورغم توصّله إلى عديد النتائج المهمة، فإنّه خيّر تمحيص المعطيات وتدقيق الآراء لإدراكه أنّ مثل هذه الظواهر لا تسفر عن مجرياتها إلا متى استقرّت على قاعدة من البيانات الصلبة والثّابتة نسبيّاً التي تسمح باستقراء اتجاهاتها الأساسية؛ وزاد من وجاهة هذا الرأي نسبة التعقيد التي صاحبت الظاهرة وارتفاع نسبة عدم اليقين في الوصول إلى نتائج وسيناريوهات متماسكة ومنسجمة.

اعتمدت المجموعة لتقدير الموقف منهجيّة علميّة تقوم على:

1 – تحديد مجال التركيز الجغرافي؛ وذلك حتى لا تتسع الدائرة فتفقد السيناريوهات الوجاهة، لذا كان موضوع البحث هو العالم العربي تحديداً.

2 – اعتبار العامل الصحي والعامل الاقتصادي المحركين الرئيسين لتداعيات الجائحة، واعتبار الزمن العامل الحرج لكليهما؛ لذلك تم اعتماد خط زمني يحكم مدة كل سيناريو.

3 – أنجز فريق العمل استطلاعاً للرأي شارك فيه 30 متخصصاً وباحثاً من دول عربية مختلفة؛ حيث تمّ الاسترشاد بنتائجه في رسم توجهات السيناريو المرجّح.

4 – يغطّي السيناريو الفترة الزمنية الممتدّة إلى نهاية شهر ديسمبر من عام 2020م، ونرجّح أن تكون البشرية إلى ذلك الحين قد استطاعت التحكّم بشكل كبير في

الجائحة أو وصلت إلى حالة من التعايش الواقعي معها.

5 – سيفرد تقرير تقدير الموقف في آخره فقرة خاصة بالتوصيات تغطي:

- الأمور السلبية المتعلقة بالمخاطر (على أسوأ الاحتمالات).
- الأمور المتفائلة والمتعلقة بالفرص.

خلفيات اختيار السيناريو

رغم تباين آراء خبراء الصحة حول المدة الزمنية اللازمة لإيجاد علاج لفيروس «كورونا المستجد» (كوفيد- 19)، فإنّ أغلبها يرجّح أن تكون المدة الممكنة لإيجاد علاج تتراوح بين 12 و18 شهراً؛ أي بحلول خريف العام 2021م؛ استناداً إلى بحوث سابقة لإيجاد لقاحات لفيروسي سارس، وميرس، أو إشارات لإمكانية الاستفادة من تجارب علاجات سابقة، استخدمت مع فيروسي أنفلونزا الخنازير (H1N1)، وإيبولا.

لقد كشفت الجائحة عن تنافس وتصارع بين عدد من الدول ونشوء حالة من انعدام الثقة وضعف التعاون وصلت إلى تبادل التهم حول نشأة الفيروس فيما بينها خصوصاً بين الولايات المتحدّة الأمريكية والصين؛ ممّا كان له انعكاس سلبي على آلية عمل منظمة الصحة العالمية التي واجهت انتقادات حادة من عديد الأطراف الدولية، فجهود مكافحة الفيروس وإيجاد لقاح تواجه معوقات عديدة لم ترفعها حسن النوايا الذي أبدته الشركات الألمانية والفرنسية مؤخراً للتعاون لإيجاد علاج أو لقاح للفيروس.

لم يمنع ذلك من تولّد دينامية علمية هائلة تمثّلت في نشر آلاف البحوث العلمية حول الفيروس، وذكر موقع «LitCovid» العلمي المتخصّص في متابعة ما ينشر حول فيروس «كوفيد- 19» أنّ آخر أسبوع من أبريل شهد نشر 1740 مقالاً في الغرض؛ كما توجّه نحو 70 مخبراً في مواقع مختلفة من العالم للبحث عن اللقاح والدواء، وأجريت في ذلك اختبارات على عينات من البشر.

في ضوء كل هذه التطورات، وبالنّظر إلى ما افترضناه في منهجية العمل بخصوص المدى الزمني المحتمل للسيطرة على الجائحة طبيّاً، فإنّنا نميّز في ورقتنا بين دينامية المسار الطبي والعلمي، ودينامية المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في علاقة بزمنيات المعالجة والإدارة، وإذا كنّا نرجّح أن تقع السيطرة على الجائحة أو احتمال

التعايش الواقعي معها بنهاية عام 2020م، فإنّنا بعكس ذلك نتوقع أن تواصل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تأثيراتها وتستمرّ تداعياتها إلى ما بعد عام 2020م.

حول طبيعة الوباء والفيروس

- إن احتمالات تحور هذا الفيروس الذي يُظهر سلوكاً غير مستقر جينياً قد يصعّب من مهمة تتبعه علمياً وبحثياً.
- احتمالية عدم التوصل إلى لقاح بشكل سريع بسبب عدم التعاون الدولي في الأبحاث والتنافس للوصول إلى الأسبقية.
- احتمالات تراجع أداء النظام الصحي وفعاليته لبعض الدول بشكل كبير، وعدم توافر الكفايات الطبية في بعضها، وخصوصاً في الدول التي أصابها الفيروس بنسبه كبيرة.
- احتمالية وجود عوامل توفر بيئة نمو للفيروس وتجددها بعد كل فصل وموسم.
- ازدياد عدد الوفيات وإصابة المراكز المؤسسية والقيادات بحالة من التخبط؛ بما يُفقد العالم القدرة على إدارة الأزمة في وقت قصير.

شكل رقم (9) منحنى الإصابات وحالات الشفاء والوفيات اليومية
بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) خلال المدة 17/ 4 - 2/ 5/ 2020م

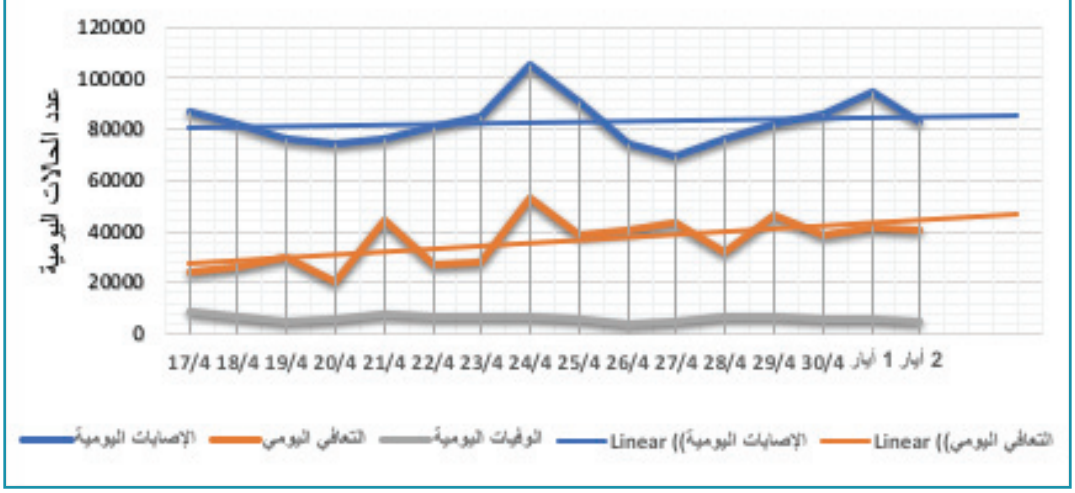

حجر الدومينو الاقتصادي

- استمرار الجائحة أدى إلى توقف الشركات والمؤسسات ومصادر الإنتاج مُضعفاً دورة الإنتاج ومعدلات النمو العامة.
- فشل الجهود الدولية لوقف انهيار أسعار النفط وارتفاع معدلات العجز في موازنات الدول النفطية.
- تعطل عجلة الإنتاج وشحّ عرض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الأسواق؛ بسبب ضعف وتقطّع خطوط الإمداد يهدد بأزمة غذاء عالمية.
- الانكفاء إلى الداخل الوطني بحثاً عن الاكتفاء الذاتي في ظل الانقطاع المؤقت لسلاسل الإنتاج العالمية.
- شلل مؤقت في منظومة العولمة الاقتصادية من الممكن أن يتحوّل إلى عطب قد يستمرّ في حال لم يتمّ تداركه واستمرت النزعة الانعزالية الناجمة عن الحجر الصحي وتأخر التّعافي من الوباء.
- ونظراً لتسارع الأحداث وامتداد أمد الأزمة في أبعادها المتعدّدة مكانياً وزمانياً، وصعوبة تتبع تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على المنظومة السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية، ارتفعت حالة انعدام اليقين بشكل كبير على المدى الطويل، لذلك اعتمدت الدراسة على استطلاع آراء مجموعة مختارة من المختصين وأصحاب الرأي وفق تقنية المجموعة البؤرية (Focus group) بلغ عدد أفرادها 30 مختصاً وخبيراً من دول عربية مختلفة؛ لمعرفة آرائهم في المحاور المذكورة، وستضم نتائج الاستطلاع المركز إلى الورقات البحثية المرفقة بالملف والمعتمدة على تقنية السيناريو «scenario technique».

السيناريو المتوقع حتى نهاية عام 2020م

نظراً لحالة عدم اليقين العالية، فقد اعتمدت الدراسة سيناريو واحداً يُتوقع أثناءه القدرة على استيعاب زخم الأزمة في حدّ أقصى مع نهاية عام 2020م أو القدرة على التعايش الواقعي معه، مع بقاء بعض الارتدادات التي يمكن امتصاصها لاحقاً.

أولاً: التأثيرات في المجال الاقتصادي العالمي

- احتمالية وقوع اختلال بالنيوليبرالية الاقتصادية التي اعتمدت لفترة كبيرة على تقليص الإنفاق العام وفتح الأسواق والتجارة الحرة والعولمة ورفع القيود عن المؤسسات المالية، وذلك لما فرضته الجائحة من تدخل الدولة في الإنفاق العام لتقوية دورها التدخلي.
- احتمالية تحول نسبي في نموذج العولمة (كأسلوب حياة وثقافة) إلى النموذج الوطني؛ مما يعني تراجع في النموذج الاستهلاكي العولمي.
- توقعات بحدوث ارتباك في العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي؛ مما يزيد من فرص صعود ألمانيا كنموذج اقتصادي متقدم في الاتحاد الأوروبي، مع احتمالية تراجع الدور البريطاني، وانشغال بعض الدول بمعالجة أوضاعها الداخلية؛ مثل إيطاليا وإسبانيا والبرتغال واليونان.
- قد تتزايد فرص تركيا في البروز كقوة اقتصادية معتبرة بالمنطقة، وذلك بما تملكه من قوى إنتاجية وتصديريه عالية، خاصة إذا نجحت في تجاوز الجائحة بشكل سريع.
- احتمال نشوء تحالف قوى اقتصادية جديدة متفاهمة ربما تُحدث توازناً اقتصادياً

دولياً؛ مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وتركيا.

- ربما تظل الولايات المتحدة ممسكة بموازين المشهد العالمي، ومن الممكن أن تعاود ضخّ تسهيل كمّيّ ثانٍ من تريليونات الدولارات لتخفيف وطأة الجمود الاقتصادي ولتغطية العجز والديون.
- ضعف اليقين في مقدرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مساعدة الدول في اجتياز محنتها الاقتصادية.
- الاتجاه نحو تقنية إدارة الحياة عن بُعد؛ مما سيزيد من البطالة العالمية في قطاعات الأعمال في الاقتصاد الإنتاجي.

خلاصة

ما حدث بفعل الجائحة هو صدمة اقتصادية مزدوجة وغير اعتيادية، صدمة في الطلب وصدمة في العرض؛ مما يدفع نحو انخفاض في الاستهلاك وفي الاستثمار وفي التصدير، وفي الوقت نفسه؛ يدفع إلى حصول ارتفاع في البطالة وانخفاض في إنتاجية العمل وفي عائدات رأس المال؛ وهو ما سيتولّد عنه دائرة من الركود والتضخم، وكنتيجة لهذا نتوقع أن تحصل تغييرات في إعادة تموقع الأنشطة الاقتصادية ومراجعة وضع الصين في بنية الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة إلى القطاعات الإستراتيجية وصناعات الأدوية والاتصالات، وهو ما يفترض بالنسبة إلى الاقتصادات العربية أن تستعدّ لهذه التغييرات بمراجعة موقع شركائها في سلسلة النشاط الاقتصادي المحلّي، وإعادة رسم سلسلة النشاط الاقتصادي في مستوى الإنتاج وفي مستوى التوريد.

ثانياً: التأثيرات في المجال الجيوسياسي

- ستكون التغيرات السياسيّة التي من المتوقع أن يُحدثها وباء كورونا حتى نهاية العام الحالي محدودة -على الأغلب- ولكنها يمكن أن تشكّل أساساً لتحولات مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى، وسنشهد تفاوتاً في سلوك أنظمة الحكم، واختلافاً في صيغ تعاملها مع الوباء وتبعاته بناءً على طبيعة النظام السياسي ومتانة الدولة، غير أنّ هذا السلوك عموماً يندرج تحت عنوان «التأقلم ومحاولة تطويع الواقع للاستمرار بأقل الخسائر».
- من المتوقع أن يزداد تركيز السلطة بيد الدولة على حساب المجتمع بسبب ملكيتها للإنفاق العام وللسلطة الضابطة للنظام الصحي.
- ضعف الالتزام بالمعايير الدستورية والقانونية وسيادة قانون الطوارئ؛ مما قد يدفع إلى تفاقم حالات القمع في الدول المستبدة؛ فيسهّل ذلك بروز قيادات مجتمعية وسياسيّة جديدة؛ وهو ما قد يفتح على فرص أفضل للمعارضة.
- تقدم قيادة إدارة النظام الصحي في الدولة على حساب الأولويات السياسية، وبالتالي تحوّل إدارة الدولة إلى نظام إدارة الأزمات.
- توقع التحام الدولة العميقة بالحكومات المركزية لتعبّر عن الحالة الاندماجية المتبادلة.
- احتمال نسبي ليكون للسلطات العسكرية دور أكبر في التحكم بالجيوسياسي في الدولة.
- أمّا في دولة الاحتلال، فإنّ العلاقة بين الحكومة والمعارضة ستشهد حالة عالية من الهشاشة مترافقة مع تململ كبير في المجتمع يمكن أن يؤدّي إلى انهيار الحكومة أو تغييرات جوهرية فيها.

ثالثاً: التأثيرات في المجال الجيوستراتيجي

- رفع مستوى التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ناقلاً الأزمة من تداعياتها الصحية إلى تداعياتها الاقتصادية والسياسية وتفاعلاتها الجيوستراتيجية؛ مما قد يدخل العالم إلى مرحلة من الاستقطاب الدولي والإقليمي تشارك فيه قوى طامحة كالهند وتركيا وباكستان وإندونيسيا.
- عمَّق الوباء من أزمة القيادة الأمريكية، وفاقم من عزلتها الدولية، وأفقدها القدرة على المبادرة والقيادة الدولية، وبدا واضحاً ارتباكها خاصّة عندما عملت على تصدير أزمتها الداخلية إلى الصين وأوروبا، ويزداد قلق الإدارة الأمريكية باقتراب مواعيد الانتخابات الرئاسية المرتقبة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020م بسبب ارتفاع معدلات الإصابة.
- فاقم الوباء من أزمة الاتحاد الأوروبي، وأضعف التضامن بين دوله في المراحل الأولى للأزمة؛ غير أن تسارع تفشي الوباء عالمياً دفع الدول الأوروبية للبحث عن خطط للخروج من الأزمة وتنسيق ردودها الاقتصادية والسياسية.
- في ظل الأشهر الأولى لأزمة كورونا، شهد النفط الروسي تراجعاً واستنزافاً بفعل انهيار أسعار النفط وتفشي الوباء؛ مما سيؤثر سلباً على النفوذ الروسي في المنطقة.
- تفتح الأزمة الباب للقوى الطامحة مثل الهند والبرازيل وتركيا وماليزيا وكوريا وباكستان للمناورة في الساحة الدولية، إلا أنها وبفعل ما تعانيه من قصور في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ومنظومتها السياسية المحلية فإنّ مدى المناورة المجالي والسياسي سيبقى محدوداً.
- فاقم الوباء من أزمة النظم الإقليمية وعلى رأسها مجلس التعاون الخليجي، إذ

عانت دوله من استنزاف في مواردها؛ مما سيزيد من ضعفها المالي في المدى القصير.

- تراجع مكانة المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها؛ وبروز الحاجة إلى إعادة توزيع القوة وآليات العمل داخلها.
- توقع استنزاف المؤسسات المالية الدولية وعدم قدرتها على القيام بوظيفتها، وعلى رأسها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة الدولية.
- مزيد من الاستنزاف للدول النامية المستبدة والعسكرية في ظل دعوات للاعتماد على الذات، وتراجع قدرة المؤسسات المالية الدولية على مساعدتها في المدى المنظور والبعيد؛ مما يفتح الباب لأنماط جديدة من التحالف والتعاون الإقليمي قد يتجاوز الأنماط التقليدية.

رابعاً: التأثيرات على المنطقة العربية والإقليم

- المنطقة العربية فضاء شديد التعقيد، وهناك فجوة كبيرة بين أحلام الوحدة وصلابة الواقع، فمن الناحية السياسية نجد بلدان الديمقراطيات الناشئة وبلدان الحرب الأهلية، وبلدان التوتر العالي وبلدان الاستقرار الأفضل، وبلاد الحراك المتوقف، وبلاد الاستبداد الغليظ والمقاومة الكامنة.
- أما من الناحية الاقتصادية، فتشترك كل البلدان العربية في خاصية التبعية باعتبارها رهينة في تموقعها الدولي وفي منوالها التنموي لمادة النفط، أو لكونها مصنعاً لرأس مال أجنبي يستفيد من كلفة اليد العاملة ويتجنب الآثار البيئية المضرة.
- وبالتالي فالمنطقة العربية ستواجه صعوبات كثيرة، ولكنها في المقابل أمام فرصة إستراتيجية في السنوات القادمة؛ نظراً لاستغراق القوى الكبرى بالعالم في ترتيب أوضاعها الداخلية والبينية.
- توقع انكفاء «إسرائيلي» وتركيز أكبر على الساحة الداخلية، وتشكيل حكومة ائتلافية، ومواجهة الوباء وتبعاته الاقتصادية، وتجنب مواجهات عسكرية مع المقاومة.

ويتوقع أن تكون تأثيرات الجائحة في المنطقة العربية والإقليم على عدة مستويات:

1 - في مستوى المنظومات الصحية العربية

- تأقلمت المنظومات الصحية في البلدان العربية مع المستويات الحالية للجائحة، ولكنها لن تستطيع تحمل تكلفة فرضية الانتكاس، كما لا تستطيع احتمال موجة ثانية من الفيروس في المدى القريب إلا بإنفاق كبير، وهو ما قد لا يكون متاحاً لكثير منها بحكم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، أما على المدى المتوسط، فستصبح الصحة والعدالة الصحية بأوجهها المتعدّدة من مقومات الأمن القومي.
- من المتوقع أن تؤدي اعتبارات الصحة والسلامة للنظافة الشخصية إلى زيادة استهلاك الأسر العربية بنسبة 5 ٪ من المياه؛ مما يتطلب تكلفة مالية تقدر بنحو 150 – 250 مليون دولار شهرياً، علماً أنّ هناك نحو 87 مليون فرد لا تتوفر لديهم مصادر آمنة لمياه الشرب الصالحة للاستخدام الآدمي في أماكن إقامتهم؛ مما يجعلهم عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا.

الدول العربية			
الرقم	الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
1	موريتانيا	8	1
2	المغرب	4423	392
3	الجزائر	4006	450
4	تونس	994	41
5	ليبيا	61	3
6	مصر	5537	392
7	السودان	442	31
8	الصومال	601	28
9	جيبوتي	1089	2
10	جزر القمر	***	***
11	اليمن	6	2
12	السعودية	22753	162
13	فلسطين	507	2
14	الأردن	453	8

15	سلطنة عُمان	2348	11
16	الكويت	4024	26
17	قطر	13409	1372
18	الإمارات	12481	105
19	البحرين	3040	8
20	العراق	2085	93
21	سورية	43	3
22	لبنان	725	24
23	إيران	94640	6028
24	تركيا	120000	3174
المجموع		**293675**	**12358**

الدول الغربية

الرقم	الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
1	الولايات المتحدة	1100000	63746
2	إسبانيا	213000	24543
3	فرنسا	130000	24376
4	إيطاليا	205000	27967
5	بريطانيا	171000	26771
6	الصين	84373	4643
7	ألمانيا	163000	6623
المجموع		**2066373**	**178669**

(آخر تحيين لمعطيات الجدول بتاريخ 2020/5/1م)

2 - في المستوى الجيوسياسي

- قد يصل الاحتقان الاجتماعي حد الاضطرابات المتكررة؛ مما قد يوفر فرصة لإحياء النضال السياسي المشترك لبناء تحالفات وطنية حول محاور الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة
- من المتوقع استمرار التدهور والاستقطاب الحاد في كل من العراق وسورية ولبنان، ونتيجة لارتفاع كلف الصراع في هذه الدول، فمن الممكن أن يدفع ذلك نحو تفاهمات في الإقليم على المدى المتوسط تكون تركيا وإيران وروسيا وأوروبا فاعلة فيه بقوة.
- توقع تجدد الحراك الشعبي في السودان فاتحاً الباب لاستقطاب إقليمي قد تشارك فيه تركيا وإيران.
- توقع استقرار الأوضاع في الجزائر وتقاربها مع تركيا حول ملف ليبيا لتعظيم مكاسبها السياسية على حساب القوى الخليجية ومصر.
- بالرغم من توقع ازدياد الضغوط المالية والاقتصادية والاجتماعية داخل المنطقة بفعل الجائحة، فإنّ هناك فرصة أمام قوى التغيير السياسي والاجتماعي لتوحيد جهودها من أجل مبادرات عمل مشترك محلّي وعابر للأقطار.
- نتوقع وفق عامل الحالة الوبائية أن تتمتع الدول التي اعتمدت سياسات منضبطة لمعايير منظمة الصحة العالمية، واتبعت في إدارتها الشفافية والتشاركية، وكانت حوكمتها محلّ رضا أو ارتياح من قبل المواطنين أن يكون وضعها في تفسير الكلفة الاجتماعية والاقتصادية للجائحة أقلّ ضغطاً نسبياً من تلك التي اعتمدت سياسات غير شفافة، ولم تدمج في خياراتها إشراك المجتمع وفعالياته، واتسمت حوكمتها بالغموض والارتباك المتواصل وتجنّب مواجهة المشكلة.
- إجمالاً؛ تبدو احتمالات حدوث تغيير سياسي كامل في الأنظمة السياسيّة في

المنطقة العربية أمراً مستبعداً في مدى هذه الدراسة، إذ ستسعى الدول إلى استيعاب الصدمة والتأقلم معها من خلال اتخاذ إجراءات صحية واقتصادية وأمنية تضمن استقراراً نسبياً للوضع، وهو ما سيشكل -على الأرجح - شبكة حماية كافية من الانهيار أو التغيير الشامل في هذه المدة.

- وتفصيلاً؛ نقسّم البلاد العربية في هذا الشأن حسب معطى تماسك النظام واستدامة بقائه في السلطة إلى ثلاث أصناف:

أ- صنف يعيش شبه انتقال ديمقراطي مع تماسك في المنظومة السياسية، وفرص هذه البلاد في أن يتخطى تداعيات الجائحة قائمة.

ب- صنف تتصف بنية الحكم فيه بالتماسك وتتوفّر على شروط ذاتية وموضوعية لاستدامة سلطانه على بلدانها في حدود الأفق الزمني المخصّص للتقدير، وربما أيضاً في حدود آفاق متوسطة نسبياً.

جـ- صنف ثالث يتصف نظامه السياسي بهشاشة بنية الحكم وبلوغها حدودها، وهو ما من شأنه أن يجعل احتمالات تطور الأوضاع فيهما تكون في اتجاه الرغبة في التغيير أو الفوضى؛ لذلك نرجح أن تتخلّق من جديد ديناميات الاحتجاج وبكلفة بشرية واجتماعية عالية.

- مع تزايد حاجة الأنظمة العربية للشرعية الإقليمية والدولية وللدعم السياسي، تبدو احتمالات تشكل كتلة عربية جديدة ذات محور اقتصادي متسق مع طبيعتها التكاملية أمراً ضعيفاً.

	الآليات الديمقراطية	المظاهرات والثورة الشعبية	الانقلاب العسكري	انهيار الحكم	الغزو الخارجي
اليمين	محتمل جداً	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف جداً
اليسار	محتمل	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
الاستبداد العسكري	ضعيف جداً	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
الحكم الشمولي	غير ممكن	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
الحكم الوراثي	غير ممكن	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
غير المستقرة	ضعيف	محتمل	محتمل جداً	محتمل جداً	محتمل جداً
دولة الاحتلال	مرجح	محتمل جداً	ضعيف جداً	ضعيف جداً	غير ممكن

المؤشر:

1	غير ممكن	٪ 0	
2	ضعيف جداً	٪ 10-1	
3	ضعيف	٪ 20-11	
4	محتمل	٪ 30-21	
5	محتمل جداً	٪ 50-31	
6	مرجح	٪ 70-51	
7	مرجح جداً	٪ 90-71	
8	حتمي	٪ 100-91	

3 - في المستوى الاقتصادي

- في ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020 عند سالب 3 ٪، ذهب تقرير منظمة الاسكوا إلى أن تشهد الصادرات السلعية العربية تراجعًا بنهاية 2020 بنحو 88 مليار دولار، وتراجع في الصادرات العربية البينية بنحو 14 مليار دولار.
- قدرت خسائر الإيرادات النفطية الصافية في المنطقة العربية، بسبب التداعيات السلبية لأزمة كورونا خلال الفترة (يناير –منتصف مارس 2020) بنحو 11 مليار دولار، وذلك قبل الدخول في حرب أسعار النفط بين السعودية وروسيا، ومن المقدر ان تصل خسائر المنطقة في ظل تدني أسعار النفط إلى 550 مليون دولار يوميًا.
- من المتوقع أن تتراجع الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط بنحو 17.8 مليار دولار؛ أي بما يعادل نسبة 45 ٪؛ وهو ما يعني تأثر الاقتصاديات النفطية العربية بشكل كبير خلال الفترة المقبلة.
- تضيف أزمة كورونا نحو 1.7 مليون عاطل بنهاية عام 2020م إلى صفوف العاطلين العرب؛ وهو ما يعني إضافة نسبة 1.2 ٪ إلى نسبة العاطلين الحالية، وستشمل هذه البطالة كافة القطاعات الاقتصادية بالمنطقة، ويتوقع أن يشهد النصف الثاني من عام 2020م فقدان 8.1 ٪ من ساعات العمل في منطقتنا العربية؛ أي ما يقدّر بخسارة 5 ملايين وظيفة بدوام كامل.
- سيهدد وباء كورونا نحو 55 مليون إنسان من مستحقي المساعدات في المنطقة العربية، ويتوقع حدوث نقص في إمدادات الغذاء، إذا ما استمر الوباء عدة أشهر قادمة، وأن يعاني بسبب ذلك 1.9 مليون فرد، إضافة إلى العدد الأصلي لهذه

الفئة الذي يقدر قبل الجائحة بنحو 50 مليون فرد، وللتذكير فإنّ المنطقة العربية تدفع سنوياً ما قيمته 110 مليارات دولار مقابل استيراد الغذاء.

- من المتوقع في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي أن تتأثر سلباً أجور الأفراد ودخولهم، وتذهب بعض التقديرات إلى أن تفقد الطبقة الوسطى من حجمها ويتساقط منها نحو 8.5 مليون فرد لتزداد بهم شريحة الفقراء.
- سيظل النفط الخليجي ونفط العراق والشرق الأوسط يشكل أكثر من ثلث الإنتاج والاحتياطي العالمي؛ مما سيجعلها منطقة صراع مستمر، إلا أن الدول الخليجية ربما تتجه للاقتراض الداخلي والخارجي لدعم الميزانيات الريعية التي ستعاني من تذبذب الأسعار عالمياً، وكذلك تقليص حجم المشاريع وربما إلغاء بعض المشاريع الكبيرة وزيادة التقشف الحكومي.

فجوة كبيرة
ومن المتوقع أن يكون عجز الميزانية السعودية أحد أكبر العجز في دول مجلس التعاون الخليجي

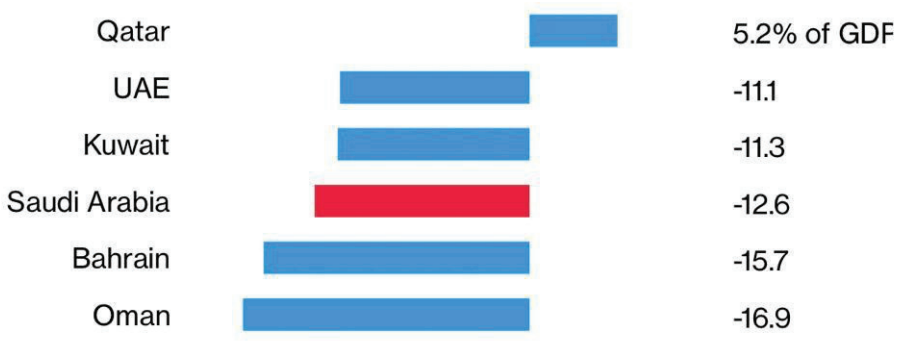

المصدر: صندوق النقد الدولي

خامساً: التأثيرات على القوى المجتمعية الحية

• من المتوقع دور أكبر للقوى غير الحكومية في ظل الضغط الهائل الذي سبّبه الوباء على منظومة الرعاية الاجتماعية والصحيّة والأمنيّة، وصعوبة تعاملها بشكل فعّال مع حالات البطالة والفقر، وستعمد هذه القوى إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة بما يتنامى معه دور المجتمع المدني في التأثير على الشأن السياسي.

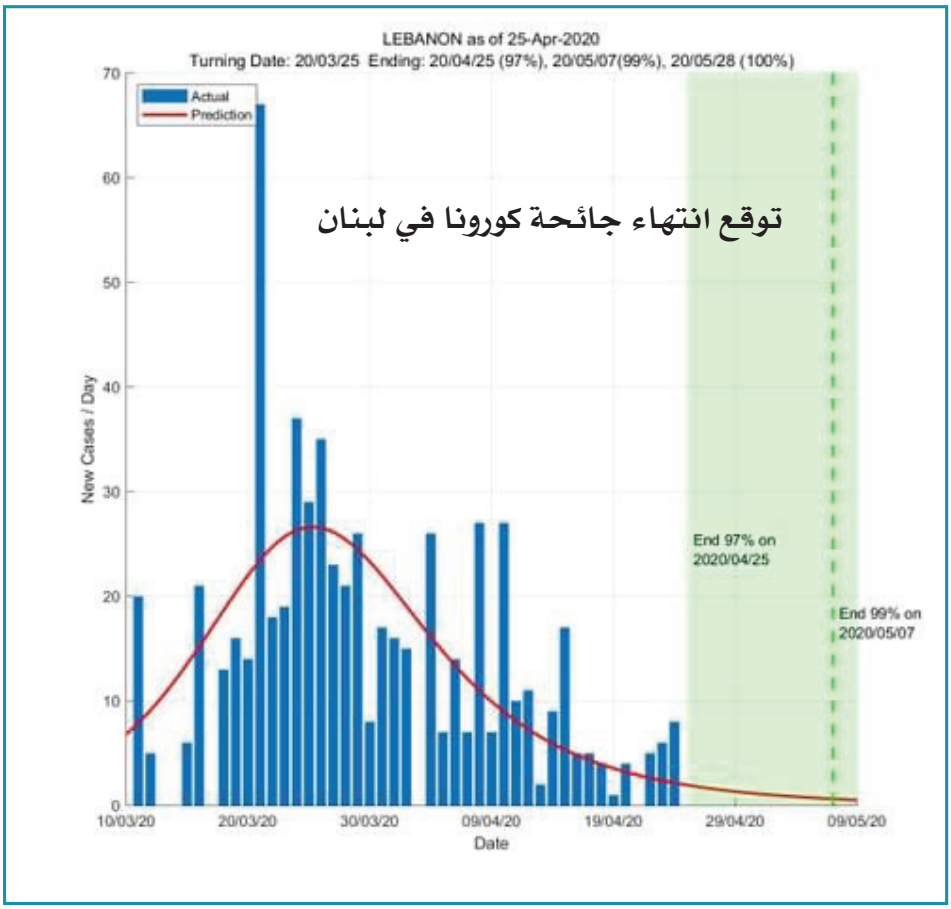

المصدر: (As of April 25 2020) (Data-Driven Estimation of End Dates)

- في حال ضعف الدولة في أداء واجباتها؛ فقد يؤدي ذلك إلى ميل المواطنين للجوء إلى الولاءات الضيقة؛ ما سيؤدي بدوره إلى انتشار العصبويات الفئوية والجهوية والعائلية والطائفية وزيادة تأثيرها في المشهد السياسي العام.
- ستتصاعد حالات رُهاب الأجانب، وتحميلهم مسؤولية انتشار المرض خصوصاً في الدول التي ستخفق في مواجهة الوباء، مع وضع قيود إضافية عليهم.
- توقع ازدياد ملف حقوق الإنسان قسوة وضراوة وتراجعاً في المنطقة العربية، وسوف يكون السجناء السياسيون من أكثر الطبقات تضرراً.

التحديات.. الفرص.. التوصيات والمبادرات

1 - التحديات

- تحدّي تأخر الوصول إلى لقاح أو دواء.
- تحدّي ضعف المنظومات الصحية والاجتماعية وضعف فعاليتها أو انعدامها في التصدّي لموجة ثانية من الفيروس.
- تحدّي تصدّع أجزاء من النظام العالمي بما يحيل إلى حالة أكبر من عدم الاستقرار إقليمياً ودولياً.
- تحدّي عدم الاستفادة من دروس الجائحة واستمرار هيمنة منظومة «المالقراطية» دون أي تغيير في قواعد عملها وفي موازين القوة داخلها بما يجعل رد فعل المنظومة البيئية والإنسانية في المرة القادمة يكون أخطر وأشدّ.
- تحدّي تعطّل سلسلة الإنتاج العالمي والإقليمي والمحلّي وعجزها عن توفير شروط إعادة الانطلاق الاقتصادي.
- تحدّي عدم قدرة البلاد العربية على التأقلم مع أشكال العمل الجديدة؛ بسبب ضعف منظومات التكوين ومحدودية البنية التحتية التكنولوجية.
- تحدّي تغيّر خارطة الأنشطة الاقتصادية ووضع شركائنا التقليديين فيها.
- تحدّي ازدياد سطوة الدولة في الوطن العربي خاصة بالنسبة للأنظمة الاستبدادية.
- تحدّي الارتداد إلى أشكال التضامن الأولية العصبية والفئوية والجهوية والطائفية؛ بما يضاعف من احتمال حدوث توترات وعنف على أساس التمييز الديني أو الإثني أو غيرها من أشكال التمييز.

2 - الفرص

- فرصة التعديل في نموذج العولمة باتجاه يدعم قيم التضامن والتكافل واحترام البيئة على حساب قيم النموذج الاستهلاكي العولمي.
- فرصة بروز تجارب عربيّة وإقليمية ناجحة في التعامل مع المخاطر الجديدة ذات الانتشار الواسع والأثر العميق (مثل الجوائح)، والعمل على تنافذ خبراتها في المجال الوبائي والصّحي، وتكامل مواردها المادية واللوجستية وفي البنية التحتية وتنمية مواردها البشرية الطبيّة وشبه الطبيّة والإدارية.
- فرصة بروز تحالفات إقليمية اقتصادية وفق نموذج «الإقليمية الجديدة»، والعمل على دعمها لتكون مندمجة بفاعلية وقوة في خارطة النّفوذ الإقليمي والدولي.
- فرصة تشكل نواة صلبة مؤثرة من بعض دول العالم الإسلامي المحورية، بما يجعلها أكثر تأثيراً، ويسمح للعالم الإسلامي بأن يفاوض على مصالحه بأكثر جديّة.
- فرصة الإصلاح الاقتصادي محليّاً وعربياً، بما يجعله أكثر استقراراً وعاملاً من عوامل تحقيق التنمية والأمن الشامل.
- فرصة مراجعة مواقع شركائنا في سلسلة النشاط الاقتصادي المحلّي، وإعادة رسم سلسلة نشاطنا الاقتصادي في مستوى الإنتاج وفي مستوى التوريد بما يراعي:

ضمان التنافسية للإنتاج المحلي.

تأمين الاحتياطي الإستراتيجي.

رعاية الكلفة البيئية.

- فرصة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية لتصبح منظومة فعّالة، وتستوعب المخاطر الجديدة، وما يقتضيه ذلك من مراجعة أرضية الحماية الاجتماعية.
- فرصة لإصلاح منظومات التكوين والعمل وتدعيم البحث العلمي.
- فرصة أمام قوى التغيير السياسي والاجتماعي لتوحيد جهودها من أجل مبادرات عمل مشترك محلّي وعابر للأقطار.
- فرصة أمام القطاع الخيري لاستعادة عافيته وتطوير فلسفته وأساليب عمله.
- فرصة أمام الأنظمة السياسية والأحزاب المعارضة والقوى المدنية الحية في الوطن العربي في التلاقي على كلمة سواء بينها، ثم التوجه نحو صياغة برامج سياسية واجتماعية وطنية جامعة لجميع أبناء القطر الواحد.
- فرصة أمام دول المنطقة التي تتدخل بصورة سلبية في شئون دول أخرى للتوقف عن هذه السياسة وتحويل علاقاتها إلى علاقات ايجابية تسهم في البناء والتنمية.

3 - توصيات ومبادرات

أولاً: المستويات الرسمية والحكومية

- تفعيل صندوق النقد العربي وتدعيم موارده ودفعه لفتح خطوط تمويل للدول العربية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي وقع إقراره في دورة الجامعة العربية عام 2009م في الكويت.
- بعث مشاريع اقتصادية بين شركاء من القطاع الخاص في الدول العربية وخصوصاً في المجالات الإستراتيجية وصناعة الأدوية والاتصالات.
- مبادرة للتعريف بتجارب الدول العربيّة والإقليمية الناجحة في التعامل مع جائحة كورونا، وتشجيع هذه الدول على عقد اتفاقيات لتبادل الخبرات وتنمية الموارد البشرية الطبيّة وشبه الطبيّة والإدارية في المجال الوبائي والصّحي، واتفاقيات لتكامل مواردها المادية واللوجستية وفي البنية التحتية.
- إطلاق مبادرة لتحالفات اقتصادية إقليمية ثنائية أو متعدّدة في قطاع واحد أو في قطاعات مندمجة، وتسعى بفاعليّة إلى توحيد عملتها كمحرّك هيكلي لتنمية عربية بينية وشاملة وفق تدرّج عقلاني ومدروس.
- مبادرة إطلاق منصة علمية شهادية معتمدة للتعليم العالي تدعم التعليم عن بُعد.
- تشجيع البحث العلمي المشترك وتدعيم موازناته.
- دفع المؤسسات المانحة العربية والإقليمية والدولية إلى تمويل برامج التدريب على أشكال العمل الجديدة مواكبة للتغيرات الهيكلية التي ستعيشها أسواق العمل بعد جائحة كورونا.

ثانياً: مستويات القطاع الخاص

- إنشاء صندوق عربي لمواجهة البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية.
- دفع الهيئات الاقتصادية والمالية الإسلامية لإطلاق مبادرة «الاقتصاد الإسلامي طريق ثالث»، وعرضها وفق نموذج يراعي مقتضيات البدائل الاقتصادية الكبرى بعلمية ومهنية.

ثالثاً: المستويات الأهلية وقوى المجتمع

- إطلاق مبادرة «الإحسان للطبيعة والإنسان»؛ لإحياء قيم التضامن والتكافل واحترام البيئة من منظور الإسلام.
- إطلاق مبادرات مصالحة بين القوى الوطنية ودولها؛ حفظاً لموارد الأمة وطاقاتها، والتفرّغ للتنمية والإعمار بجهود مشتركة.
- وضع تصور لآليات تقلل من الآثار السلبية على إقليمنا العربي الناتجة عن التصارع بين القوى الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد كورونا.

ولمزيد من التفاصيل والمعلومات والرؤى والتحليلات على توصيف الجائحة وتأثيراتها المختلفة، الاطلاع على أوراق العمل التي بنيت عليها السيناريوهات بالإضافة إلى استطلاع رأي عدد من الخبراء والمفكرين أعضاء ورشة العمل.

توصيف الجائحة

نشأة جائحة كورونا (كوفيد- 19) وانتشارها في العالم

إعداد: د. حسين إبراهيم قطريب

نشأة الفيروس:

ينتمي فيروس كورونا (كوفيد- 19) إلى عائلة الفيروسات التاجية التي اكتشف أول فيروس منها يصيب الإنسان في ستينيات القرن العشرين، ويحتوي غلافها على بروتينات سطحية تشكل فيها نتوءات مغروسة في غشائها الفيروسي وتعطيها المظهر التاجي، ووفقاً للتصنيف الحالي لها تحدد بأربعة أجناس من الفيروسات التاجية، اثنان منها مصدرهما الحيوانات الثديية، والآخران مصدرهما الطيور، وهي:

- فيروس كورونا إلفا (Alphacoronavirus) الحيوانات الثديية.
- فيروس كورونا بيتا (Betacoronavirus) الحيوانات الثديية.
- فيروس كورونا غاما (Gammacoronavirus) الطيور.
- فيروس كورونا دلتا (Deltacoronavirus) الطيور.

وتمثل الخفافيش خزاناً طبيعياً رئيساً لفيروسات كورونا (إلفا، بيتا)، وثبت أن جميع الفيروسات التاجية التي تصيب الإنسان هي من أصل مصدره حيواني، وأن التهابات الجهاز التنفسي لدى الإنسان بسببها تكثر الإصابة بها في المناخات المعتدلة الرطبة خلال فصلي الشتاء والربيع، وتقل الإصابة بها خلال فصلي الصيف والخريف وفي المناخات الحارة الجافة.

وأعلن المركز الصيني لمكافحة الأمراض، في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2019م، عن ظهور فيروس كورونا جديد تسبب بانتشار مرض «كوفيد- 19» في مقاطعة ووهان، وسمي الفيروس لاحقاً، في 26 شباط/ فبراير 2020م، بفيروس «SARS-CoV-2».

ثم أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO)، في 30 يناير/ كانون الثاني 2020م، بعد انتقال مرض «كوفيد- 19» من الصين وتفشيه في مختلف دول العالم، أن انتشار المرض يستدعي حالة طوارئ صحية دولية عامة، وصنفت المنظمة المرض بالجائحة لسببين رئيسين، هما:

1 - سرعة تفشي العدوى به واتساع رقعة انتشاره في العالم.

2 - القلق الشديد من العجز في السيطرة على الفيروس في جميع أنحاء العالم.

وتعددت التكهنات بخصوص مصدر فيروس كورونا الجديد (SARS-CoV-2)، فرجحت بعض الجهات أن يكون أحد أنواع الخفافيش مصدراً له، بالإضافة إلى عامل وسيط شارك في عملية انتقاله إلى الإنسان هو حيوان البنغولين (Pangolins) آكل النمل، وهذا حسب ما أعلنته جامعة جنوب الصين للزراعة استناداً إلى نتائج بحوث جينية ووبائية.

وقالت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية فضيلة الشايب: إن جميع الأدلة المتوفرة تشير إلى الأصل الحيواني للفيروس ولم يتم تصنيعه في المختبرات، إلا أن بعض العلماء، بحسب تقرير نشره موقع قناة «دوتشة فيله» الألمانية، اكتشفوا اختلافين رئيسين بين فيروس كورونا الجديد وفيروسات كورونا السابقة، هما:

1 - اختلاف نسبة البروتين التي تربطه بالخلية المضيفة.

2 - اختلاف الأحماض الأمينية التي تغطي غلاف الفيروس.

وأشار علماء آخرون إلى أن البنية الأساسية لفيروس كورونا الجديد (SARS-CoV-2) تماثل بنية الفيروسات التي تم اكتشافها في كل من الخفافيش وحيوان آكل النمل البنغولين (Pangolins)؛ مما يشير إلى عدم تصنيعه في المختبرات الصينية أيضاً.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية حَمَّلت الصين مسؤولية انتشار الوباء في العالم، وألمحت إلى احتمال أن يكون الفيروس فيروساً صناعياً متسرباً بالخطأ من منشأة بيولوجية صينية في مقاطعة ووهان، إلا أن الصين نفت ذلك بشدة.

وفي تطور لافت للنظر، بدأت دول عدة تطالب بإجراء تحقيق دولي بشأن مسؤولية الصين عن انتشار الفيروس، وانضمت أستراليا إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية في تحميل الصين مسؤولية انتشار الفيروس في العالم، فهل ينشأ تحالف دولي ضد

الصين في هذه المسألة؟

وهاجم ترمب وأعضاء إدارته الصين مرات عدة، واتهموها بأنها أخفت الكثير من المعلومات عن الجائحة، وتأخرت في الإعلان عنها، وألمحوا إلى احتمال نشأة الفيروس في مختبر ووهان البيولوجي، وتحدث ترمب مؤخراً عن تقارير لوكالة المخابرات الأمريكية تتحدث عن معلومات تملكها الوكالة قد تثبت تورط الصين بنشر الفيروس في العالم.

يبدو سيناريو علاقة الصين بالفيروس حالياً مشابهاً لسيناريو حادثة إسقاط إيران للطائرة الأوكرانية (نكران في البداية ثم الاعتراف بعد ظهور المعلومات)، فهل تضطر الصين للاعتراف بمسؤوليتها عن نشر الفيروس في العالم؟ وماذا لو أثبتت المعلومات تورط الصين بنشر الفيروس في العالم؟ وماذا لو اعترفت بأنها مسؤولة عن ذلك؟ سيناريوهات جديدة قد تقلب كل التوقعات.

ويبقى تحديد مصدر الفيروس مهماً جداً لتحديد زمن بقاء جائحته وقياس تأثيرها وإيجاد الحلول الطبية لها، لذلك لا بد من البحث العلمي الدقيق في مجال تحديد مصدر الفيروس بعيداً عن النظريات والتكهنات والتوظيف السياسي للحالة.

انتشار الفيروس:

انتقل فيروس كورونا الجديد من مقاطعة ووهان في الصين إلى دول العالم، وانتشر فيها بسرعة كوباء، فكيف انتشر هذا الوباء بهذه السرعة؟ ولماذا تباينت حدة انتشاره بين الدول والقارات؟ فكان شديد التفشي في بعضها ومتوسط الشدة أو خفيفاً أو ضعيفاً في بعضها الآخر.

لا شك أن عوامل عدة ساهمت في انتشار الفيروس عالمياً، إلا أن العامل الأول والرئيس في ذلك يرتبط بدولة المنشأ الصين، فدولة بحجم الصين وبحجم علاقاتها

الدولية المتنوعة التجارية والسياحية والسياسية، يمكن وصفها بعقدة تواصل عالمية كبيرة بين شعوب الأرض، وذلك من خلال حركة البضائع بين الأسواق، ووجود مقار فيها للشركات الكبرى، ومكاتب الوسطاء التجاريين، بالإضافة إلى وسائل الشحن السريع كالطائرات والقطارات، مما يجعل الاحتكاك المباشر بين الشعب الصيني وشعوب العالم غير منقطع ومستمر على مدار الساعات والأيام.

ويأخذ العديد من دول العالم على الصين أنها أخفت المعلومات عن طبيعة الوباء في بدايته، ولم تحذر العالم منه إلا بعد فوات الأوان وانتقاله إلى العديد من دول العالم، وصار يتفشى داخل هذه الدول، وينتقل منها إلى غيرها عبر علاقاتها وحركة أشخاصها وبضائعها فيما بينها، مما أضعف من قدرتها على مواجهته ومحاصرته بالإجراءات الاحترازية التي شملت إغلاق المطارات، وتقييد حركة السفر والانتقال بين الدول والمدن، وتعطيل الدوام الرسمي في الكثير من المؤسسات ذات الصبغة المزدحمة، كالمدارس والجامعات ودور العبادة وغيرها.

وساهم في انتشار الفيروس وزاد من تعقيد عملية محاصرته ضعف التنسيق بين الدول بعد انتشاره، وتباين فاعلية الإجراءات الاحترازية التي اتبعت، واختلاف شدتها وجديتها من بلد إلى آخر، وكذلك تباين حجم السكان وازدحامهم في المدن الكبيرة، وطبيعة الأنشطة اليومية فيها، وتباين الإمكانات المادية واللوجستية، وفاعلية النظام الصحي للدول، واختلاف درجة العولمة والانفتاح بالعلاقات التجارية والسياحية والعلمية من بلد لآخر، ودرجة الوعي المجتمعي في فهم طبيعة المرض والقدرة على تنظيم الحياة اليومية والتكيف معه.

وللعوامل الطبيعية واختلاف البيئات من بلد لآخر دور في انتشار الفيروسات، ولوحظ في خريطة توزيع انتشار جائحة كورونا الجديدة في مستوى العالم، أن الجائحة تنتشر بشدة في بعض الدول وتتدرج في شدتها إلى درجة متوسطة ثم خفيفة وضعيفة في دول أخرى، ويتوافق ذلك التوزيع في شدته العالية والمتوسطة مع البيئات المعتدلة

والرطبة والمائلة للبرودة، وفي شدته الخفيفة والضعيفة مع البيئات الحارة والجافة، وهذا الواقع يتوافق مع ما عرف سابقاً عن زيادة نشاط الفيروسات التاجية التي تصيب الإنسان في المناخات المعتدلة الرطبة أكثر من غيرها، وعليه يتوقع أن يضمحل انتشار الفيروس خلال شهور الصيف القادمة التي ترتفع فيها درجات الحرارة، لكن يجب أخذ ذلك بحذر، لأن طبيعة الفيروس ما تزال غامضة وما زال ينتشر في كل الظروف البيئية، فارتفاع الحرارة في شهور الصيف قد يخفف من انتشاره ولكن قد لا يقضي عليه تماماً.

شكل رقم (1) خريطة انتشار البؤر الشديدة والمتوسطة
لجائحة كورونا (SARS-CoV-2) في العالم حتى 2020/4/23م

ومعروف عن الأمراض في الجغرافية الطبية أن بعضها يتوطن في بعض البيئات، فهل يتوطن فيروس كورونا الجديد (SARS-CoV-2) في مناطق بؤره الشديدة والمتوسطة ريثما يتم اكتشاف اللقاح والدواء الذي يتيح المناعة للإنسان منه ويقلل من حالات

العدوى والوفاة بسببه؟ وحسب ما يتوقعه الأطباء المختصون لن يتحققا ويكونا متاحين قبل سنة إلى سنة ونصف السنة.

بيانات الجائحة وتحليلها:

جائحة كورونا الجديدة (SARS-CoV-2) ما تزال مستمرة بانتشارها في مختلف دول العالم، وبالتالي فهي من حيث بياناتها تعد ظاهرة متغيرة على مدار الدقائق والساعات والأيام، إلا أنها منذ نشأتها في مقاطعة ووهان الصينية في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2019م وحتى 2020/4/23م بلغ عدد الإصابات المؤكدة بها 2665122 حالة مؤكدة، وتماثل للشفاء منها 727170 حالة، وتوفي منها 190919 ألف حالة.

ويزداد عدد الإصابات وحالات الشفاء وحالات الوفاة في العالم يومياً، ولكن بموجب المعطيات الحالية المتوفرة عنها، يمكن تقسيم دول العالم على أساس حجم عدد الإصابات إلى أربع فئات:

- فئة الدول التي يزيد عدد الإصابات فيها عن 50 ألف إصابة. (انتشار شديد).
- فئة الدول التي يتراوح عدد الإصابات فيها بين 20-50 ألف إصابة. (انتشار متوسط).
- فئة الدول التي يتراوح عدد الإصابات فيها بين 10-20 ألف إصابة. (انتشار خفيف).
- فئة الدول التي يقل عدد الإصابات فيها عن 10 ألف إصابة. (انتشار ضعيف).

شكل رقم (2) نسب عدد الإصابات في دول العالم
حسب حتى 23/4/2020م

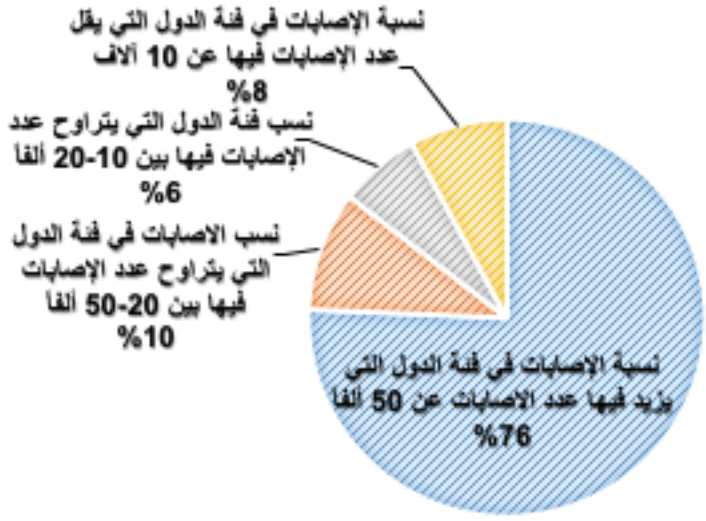

أولاً: فئة الدول التي يزيد عدد الإصابات فيها عن 50 ألف إصابة:

تركز التفشي الشديد لجائحة كورونا الجديدة (SARS-CoV-2) في عشر دول من العالم، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، تركيا، إيران، الصين، روسيا، ويجمع بين هذه الدول عدد من الصفات، أهمها صفة وجود البيئة المعتدلة الرطبة أو الباردة، وميزة الحجم السكاني الكبير، وتنوع العلاقات الدولية مع الصين دولة المنشأ وغيرها من الدول، ومعظمها يحسب على الدول الغنية والمتقدمة.

وبلغ مجموع عدد الإصابات المؤكدة في دول هذه الفئة 2016862 حالة؛ ما يعادل أكثر من ثلاثة أرباع عدد الإصابات في العالم 76 ٪ من إجمالي الإصابات العالمية بالمرض، فيما بلغ عدد الوفيات فيها 155492 حالة؛ أو ما يعادل 81 ٪ من إجمالي الوفيات في العالم بسبب الفيروس، أما عدد المتعافين من المرض فقد وصل فيها إلى 526626 حالة؛ أو ما يعادل 72 ٪ من إجمالي المتعافين في العالم، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية

البؤرة الأشد في هذه الفئة وتشتمل على 43 ٪ من مجموع الإصابات فيها.

وتتوزع النسب بين حالات الإصابات بنسبة ٪66 للذين ما يزالون مرضى، و٪26 للمتعافين من المرض، و٪8 للمتوفين.

جدول رقم (1) توزيع عدد حالات الإصابات والمتعافين والوفيات بفيروس كورونا في الدول التي بلغ فيها عدد الإصابات أكثر من 50 ألف إصابة حتى 2020/4/23م

م	الدولة	عدد الإصابات	عدد المتعافين	عدد الوفيات
1	الولايات المتحدة	867771	79817	48900
2	إسبانيا	213024	89250	22157
3	إيطاليا	189973	57776	25549
4	ألمانيا	151336	92263	5367
5	المملكة المتحدة	138078	0	18738
6	فرنسا	120804	42088	21856
7	تركيا	101790	18491	2491
8	إيران	87026	64843	5481
9	الصين	84287	77207	4642
10	روسيا	62773	4891	555
المجموع		2016862	526626	155736

المصدر: https://0i.is/wrv1 بتاريخ 2020/4/23

شكل رقم (3) نسب المرضى والمتعافين والمتوفين في فئة الدول التي بلغ فيها عدد الإصابات أكثر من 50 ألف اصابة حتى 23/4/2020م

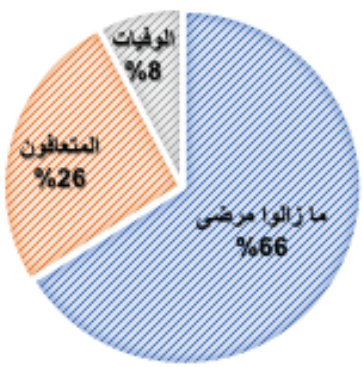

شكل رقم (4) نسب الإصابات في الدول التي بلغ عدد الإصابات فيها أكثر من 50 ألف إصابة حتى 23/4/2020م

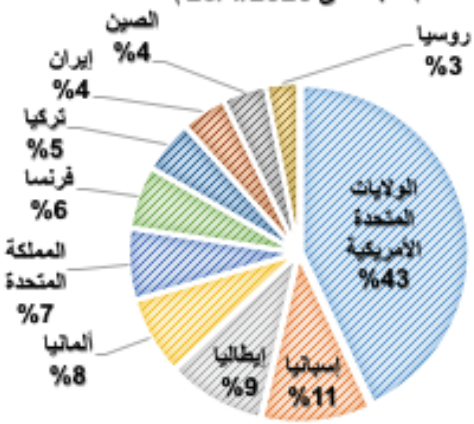

ثانياً: فئة الدول التي يتراوح عدد الإصابات فيها بين 20-50 ألف إصابة:

وتفشت جائحة كورونا الجديدة بشدة متوسطة في ثماني دول، هي: البرازيل، بلجيكا، كندا، هولندا، سويسرا، البرتغال، الهند، بيرو، وقسم من هذه الدول يقع في جوار دول الفئة الأولى كالبرتغال وبلجيكا وهولندا وسويسرا في قارة أوروبا، وكندا في قارة أمريكا الشمالية، وقسم آخر منها يقع في بيئات استوائية غابية حارة رطبة كالبرازيل وبيرو، أو في بيئات موسمية رطبة كالهند، وبلغ مجموع عدد الإصابات المؤكدة في دول هذه الفئة 260221 حالة؛ ما يعادل 10 ٪ من إجمالي الإصابات العالمية بالمرض.

أما عدد الوفيات فبلغ فيها 19375 حالة؛ أو ما يعادل 10 ٪ من إجمالي الوفيات في العالم بسبب الفيروس، ووصل عدد المتعافين من المرض إلى 83338 حالة؛ أو ما يعادل 11 ٪ من إجمالي المتعافين في العالم، وهي نسب منخفضة قياساً بنسب حالات مثيلاتها في الفئة الأولى، ويلاحظ أيضاً في هذه الفئة التقارب بين نسب الإصابات والمتعافين والوفيات ما بين 10–11 ٪ على مستوى العالم.

وتتوزع النسب بين الحالات بنسبة 61 ٪ لإصابات الذين ما يزالون مرضى، و32٪ للمتعافين من المرض، و7 ٪ للمتوفين من المصابين.

جدول رقم (2) توزيع عدد الإصابات وحالات الشفاء والوفيات في الدول التي تراوح فيها عدد الإصابات بين 20–50 ألف إصابة حتى 2020/4/23م

م	الدولة	الحالات المؤكدة	حالات الشفاء	حالات الوفاة
1	البرازيل	46701	25318	2940
2	بلجيكا	42797	9800	6490
3	كندا	41752	14672	2141
4	هولندا	35729	0	4177
5	سويسرا	28275	20600	1549
6	البرتغال	22353	1201	820
7	الهند	21700	4325	686
8	بيرو	20914	7422	572
	المجموع	260221	83338	19375

المصدر: https://0i.is/W68q بتاريخ 2020/4/23

شكل رقم (5) توزيع نسب الإصابات في الدول التي يتراوح عدد الإصابات فيها بين 20-50 ألف إصابة حتى 23/4/2020م

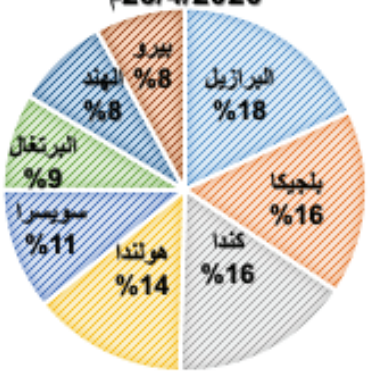

شكل رقم (6) نسب المرضى والمتعافين والمتوفين في الدول التي يتراوح عدد الإصابات فيها بين 50-20 ألف إصابة حتى 23/4/2020م

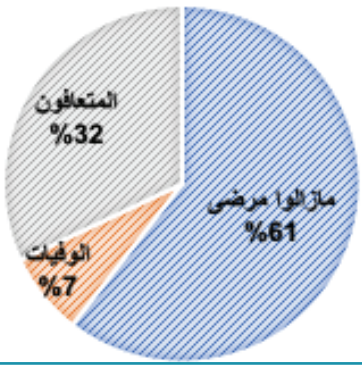

ثالثاً: فئة الدول التي يتراوح عدد الإصابات فيها بين 10-20 ألف إصابة:

وانتشرت جائحة كورونا الجديدة بشدة خفيفة في أربع عشرة دولة هي: السويد، إيرلندا، النمسا، إسرائيل، السعودية، اليابان، تشيلي، الإكوادور، سنغافورة، باكستان، كورية الجنوبية، المكسيك، بولندا.

وبلغ مجموع عدد الإصابات المؤكدة في دول هذه الفئة 176160 حالة؛ ما يعادل 6 ٪ من إجمالي الإصابات العالمية بالمرض، فيما بلغ عدد الوفيات فيها 7136 حالة؛ أو ما يعادل أقل من 1 ٪ (0.4 ٪) من إجمالي الوفيات في العالم بسبب الفيروس، أما عدد المتعافين من المرض فقد وصل إلى 60122 ألف حالة أو ما يعادل 83 ٪ من إجمالي المتعافين في العالم.

وتتوزع النسب بين حالات الإصابات بنسبة 62 ٪ للذين ما يزالون مرضى، و34 ٪ للمتعافين من المرض، و4 ٪ للمتوفين من عدد الإصابات، ويتراوح التوزيع العددي الحقيقي للإصابات في هذه الدول بين حوالي 10 – 16 ألف إصابة، ويتقارب أو يتساوى في أكثر من دولة منها. لاحظ الجدول رقم (3) والشكل رقم (7).

جدول رقم (3) توزيع عدد الإصابات وحالات الشفاء والوفاة في الدول التي تراوح فيها عدد الإصابات بين 10–20 ألف إصابة حتى 2020/4/23م

م	الدولة	الحالات المؤكدة	حالات الشفاء	حالات الوفاة
1	السويد	16755	550	2021
2	أيرلندا	16671	9233	794
3	النمسا	14932	11694	522
4	إسرائيل	14592	5334	191
5	السعودية	13930	1925	121
6	اليابان	12429	2408	328
7	تشيلي	11812	5804	168
8	الإكوادور	11183	1328	560
9	سنغافورة	11178	924	12
10	باكستان	10825	2337	228
11	كوريا الجنوبية	10702	8411	240
12	المكسيك	10544	5956	970
13	بولندا	10511	1740	454
14	رومانيا	10096	2478	527
	المجموع	176160	60122	7136

https://0i.is/LKJF 2020/4/23م

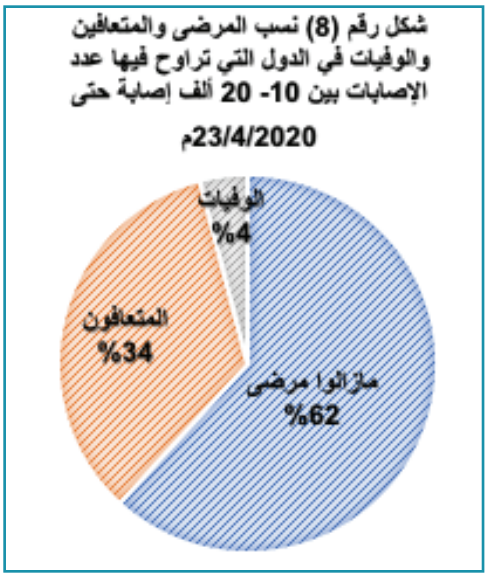

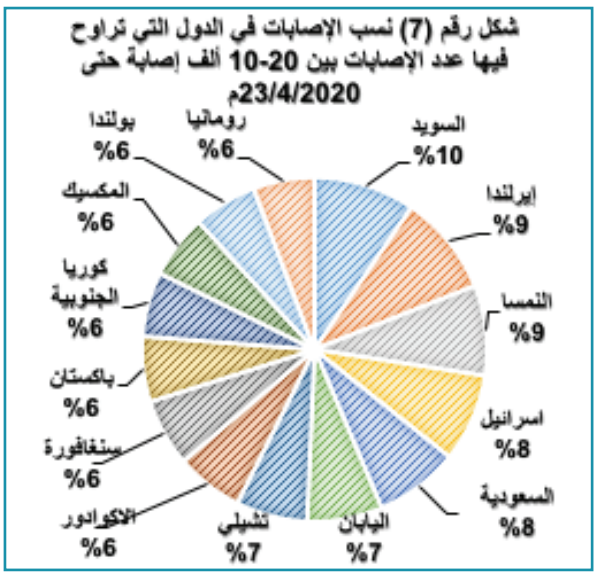

رابعاً: فئة الدول التي يقل عدد الإصابات فيها عن 10 آلاف إصابة:

تضم هذه الفئة معظم دول العالم حوالي 170 دولة، ومنها الدول العربية (باستثناء السعودية التي صنفت ضمن فئة 10–20 ألف إصابة)، وبلغ عدد الإصابات المؤكدة في دول هذه الفئة 211879 حالة؛ أو ما يعادل 8 ٪ من مجموع الإصابات المؤكدة في العالم، فيما بلغ عدد الوفيات فيها 8672 حالة؛ أو ما يعادل أقل من 1 ٪ (06 ٪) من إجمالي الوفيات في العالم بسبب الفيروس، أما عدد المتعافين من المرض فقد وصل فيها إلى 57084 حالة؛ أو ما يعادل 8 ٪ من إجمالي المتعافين في العالم، وتتوزع النسب بين حالات الإصابات بنسبة 69 ٪ للذين ما يزالون مرضى، و27 ٪ للمتعافين من المرض، و4 ٪ للمتوفين.

كورونا إلى أين؟

سببت جائحة كورونا هلعاً وخوفاً شديداً للناس في جميع أنحاء العالم، بسبب سرعة تفشي مرضها، واهتمام وسائل الاعلام المرئية والمقروءة بها، والمبالغة في طريقة عرضها، والترويج لروايات مختلفة عن أصل مصدرها الطبيعي أو أنها حرب بيولوجية بين الدول الكبرى، ومما زاد في هلع الناس عدم توفر اللقاح والدواء اللذين يوفران الشفاء والمناعة من مرضها.

لذلك صار الجميع يتساءل: كم ستصيب هذه الجائحة من البشر؟ ومتى ستنتهي؟ وما أوجه تأثيراتها على الأنشطة البشرية؟ وكيف سيكون شكل العالم بعدها؟

ومن خلال رصد عدد الإصابات وحالات الشفاء وحالات الوفاة اليومية بسبب الجائحة على مستوى العالم خلال المدة 4/17 – 2020/5/2م، كما هو موضح في الجدول رقم (4) ورسم المنحنى البياني والمدرج التكراري لتلك الحالات في الشكلين رقم (9) ورقم (10)، تبين ما يلي:

- وصل عدد الإصابات المؤكدة في العالم إلى حوالي ثلاثة ونصف مليون حالة.
- ما زال عدد الإصابات اليومية يفوق عدد حالات الشفاء اليومية ويصل إلى ضعفها تقريباً.
- يظهر خط التبؤ في منحنى عدد الإصابات اليومية خطاً مسطحاً، وكان قبل أيام مائلاً نحو الانحدار (النقص)، ثم تغير ميله نحو الصعود (الزيادة) مما يدل على الاضطراب في سلوك الجائحة، والاحتمالات فيها مفتوحة على التلاشي أو الاشتداد.
- يظهر منحنى عدد حالات الشفاء اليومية تصاعداً نحو الأعلى (الزيادة)، لكنه ربما يكون ناتجاً من الزيادة في عدد الإصابات وليس دليلاً على التحسن في التعافي.
- يظهر منحنى عدد حالات الوفاة اليومية تسطحاً مستمراً حول معدل خمسة آلاف حالة.

قد تكون الجائحة وصلت إلى ذروتها في كثير من دول العالم، وبدأت سلوكها يتسطح ويتجه نحو الاضمحلال، مما دعا الكثير من الدول للحديث عن إمكانية العودة التدريجية للحياة الطبيعية وممارسة الأنشطة البشرية بطريقة حذرة تتلاءم مع متطلبات التكيف مع الجائحة.

ويمكن أن تتلاشى الجائحة في نهاية عام 2020م، وفي حال عدم تلاشيها نهائياً، يمكن الحديث عن انحسارها ومحاصرتها في بقع مكانية محدودة ضمن دول معينة أو ضمن عروض عليا ما بعد دائرة عرض 50 شمالاً، ثم تتركز الجهود الدولية في مواجهتها في تلك البقع للقضاء عليها.

جدول رقم (4) يوضح سلوك الجائحة من حيث عدد الإصابات والوفيات وحالات التعافي اليومية لها خلال المدة 4/17 – 2020/5/2م

اليوم	مجموع الإصابات	الإصابات اليومية	مجموع المتعافين	التعافي اليومية	مجموع الوفيات	الوفيات اليومية
الجمعة 2020/4/17م	2249004	87119	598568	24452	150924	8429
السبت 2020/4/18م	2330764	81760	623020	26103	159353	6676
الأحد 2020/4/19م	2406786	76022	649123	29948	166029	4894
الإثنين 2020/4/20م	2480741	73955	678071	20013	170923	5489
الثلاثاء 2020/4/21م	2556720	75979	699084	44013	176412	7284
الأربعاء 2020/4/22م	2637439	80719	743097	27111	180696	6698
الخميس 2020/4/23م	2722857	85418	770208	28163	190394	6705
الجمعة 2020/4/24م	2828826	105657	798371	52958	197099	6417
السبت 2020/4/25م	2919404	90722	836612	38241	203164	6101

الأحد 2020/4/26م	2993262	73858	877411	40799	206915	3757
الإثنين 2020/4/27م	3062515	69223	921320	43909	211449	4509
الثلاثاء 202/4/28م	3136508	76562	953309	31989	217813	6688
الأربعاء 2020/4/29م	3218184	81676	1000033	46724	228030	6593
الخميس 2020/4/30م	3304220	86036	1039058	39025	233830	5800
الجمعة 2020/5/1م	3398473	94253	1080100	41042	239448	5618
السبت 2020/5/2م	3481349	82876	1120908	40808	244663	5215

المصدر: https://www.worldometers.info/coronavirus/

شكل رقم (9) منحنى الإصابات وحالات الشفاء والوفيات اليومية
بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) خلال المدة 17/ 4 - 2/ 5/ 2020م

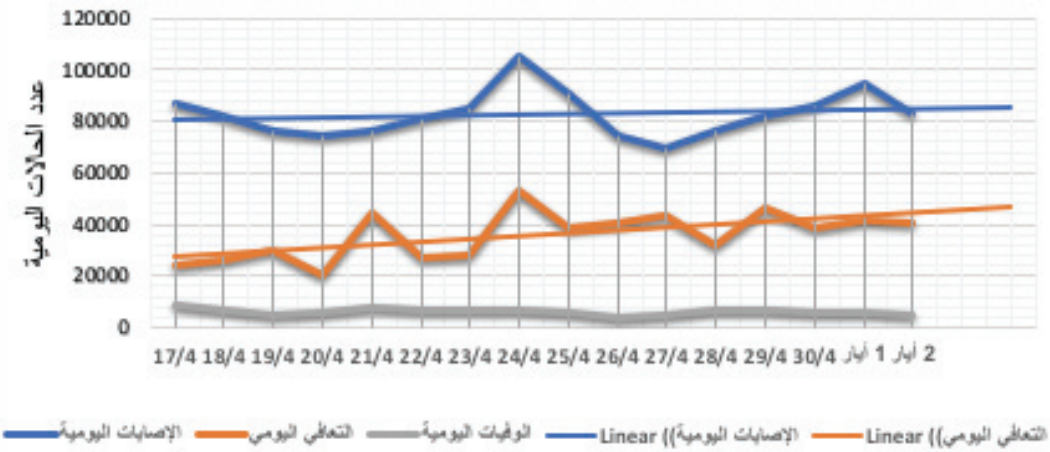

شكل رقم (10) مدرج الإصابات وحالات الشفاء اليومية
بسبب جائحة كورونا (كوفيد- 19) خلال المدة 17/ 4 - 2/ 5/2020م

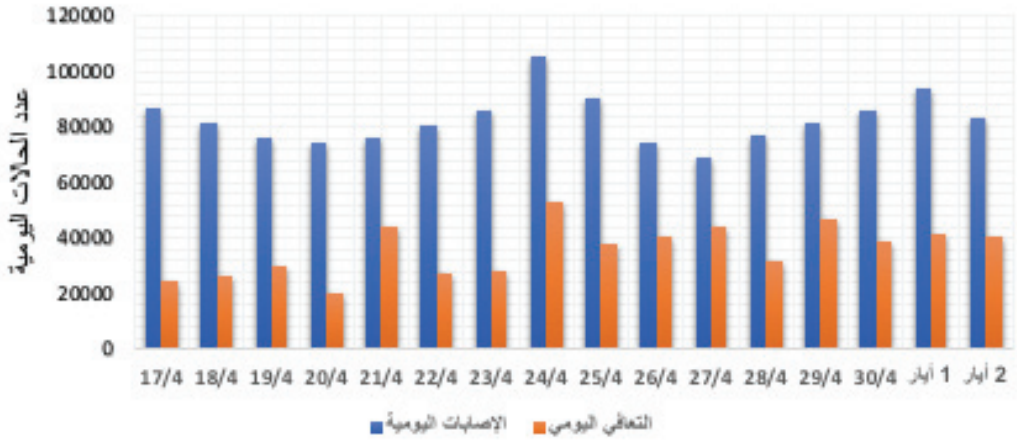

خلاصة:

أعلن المركز الصيني لمكافحة الأمراض في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2019م عن ظهور فيروس كورونا جديد في مقاطعة ووهان، وأعلنت جامعة جنوب الصين للزراعة استناداً إلى نتائج بحوث جينية ووبائية أشار فيها بعض الباحثين إلى أن البنية الأساسية لهذا الفيروس تتماثل مع بنية الفيروسات التي اكتشفت بالخفافيش وحيوان آكل النمل البنغولين (Pangolins).

وقالت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية فضيلة الشايب: إن جميع الأدلة المتوفرة تشير إلى الأصل الحيواني للفيروس ولم يتم تصنيعه في المختبرات.

وحَمَّلت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وأستراليا الصين مسؤولية انتشار الوباء في العالم، واتهمتها بإخفاء الكثير من

المعلومات وبتأخير الإعلان عنه، وطالبت بفتح تحقيق دولي بشأنه ومصدره، كما ألمحت إلى احتمال نشأة الفيروس في أحد المختبرات البيولوجية الصينية في ووهان، إلا أن الصين نفت ذلك بشدة.

وألمح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مؤخراً إلى معلومات في تقارير لوكالة المخابرات الأمريكية قد تثبت تورط الصين بنشر الفيروس في العالم، فهل تضطر الصين للاعتراف بمسؤوليتها عن ذلك؟ وماذا لو اعترفت أنها مسؤولة عن ذلك؟

وكان للصين دور رئيس في نشر الفيروس، كدولة منشأ له، وكدولة تتميز بالحجم الكبير لعلاقاتها الدولية المتنوعة، التجارية والسياحية، وبوصفها عقدة للتواصل بين شعوب الأرض، من خلال حركة البضائع بين الأسواق، ووجود مقار الشركات الكبرى ومكاتب الوسطاء التجاريين فيها.

وكان أيضاً للعوامل الطبيعية واختلاف البيئات من بلد لآخر دور واضح في تركز انتشار الفيروس في مناطق دون أخرى، حيث لوحظ في خريطة توزيع انتشار جائحته أنها تنتشر بشدة في بعض الدول، وتتدرج شدتها إلى درجة متوسطة ثم خفيفة وضعيفة في دول أخرى، ويتوافق ذلك التوزيع في شدة انتشاره العالية والمتوسطة مع البيئات المعتدلة والرطبة والمائلة للبرودة، وفي شدة انتشاره الخفيفة والضعيفة مع البيئات الحارة والجافة.

وجائحة كورونا الجديدة ما تزال مستمرة بانتشارها على أشدها، وبالتالي فهي من حيث بياناتها تعد ظاهرة متغيرة على مدار الدقائق والساعات والأيام، والبيانات الواردة في هذه الدراسة هي لأخذ مؤشرات سلوك الجائحة وانتشارها وليست لاعتمادها بيانات ثابتة.

ويتركز حوالي ثلاثة أرباع الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا الجديد في عشر دول من العالم فقط 76٪ من مجموع الإصابات، والدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، تركيا، إيران، الصين، روسيا.

وتصنف الدول العربية ضمن فئة أضعف انتشار للفيروس في العالم، بواقع يتراوح بين مئات وآلاف الإصابات، باستثناء المملكة العربية السعودية التي تندرج ضمن الدول ذات الإصابات الخفيفة 10–20 ألف إصابة حتى تاريخ 2020/4/23م.

ويمكن القول: وصلت الجائحة إلى ذروتها في معظم دول العالم، وبدأ خط سيرها بالتسطح والاتجاه نحو الاضمحلال، مما دعا الكثير من دول العالم للحديث عن إمكانية العودة التدريجية للحياة الطبيعية وممارسة الأنشطة البشرية بطريقة حذرة تتكيف مع ظروف الجائحة.

وقد تتلاشى الجائحة في نهاية عام 2020م، وفي حال عدم تلاشيها نهائياً، يمكن الحديث عن انحسارها ومحاصرتها في بقع مكانية محدودة ضمن دول معينة أو في عروض عليا ما بعد دائرة عرض 50 شمالاً، ثم تتركز الجهود الدولية في مواجهتها في تلك البقع للقضاء عليها.

ومعروف عن الأمراض في الجغرافية الطبية أن بعضها يتوطن في بعض البيئات، فهل يتوطن فيروس كورونا الجديد (SARS–CoV–2) في مناطق بؤره الشديدة والمتوسطة ريثما يتم اكتشاف اللقاح والدواء الذي يتيح المناعة للإنسان منه ويقلل من حالات العدوى والوفاة بسببه؟ وحسب ما يتوقعه الأطباء المختصون لن يتحققا ويكونا متاحين قبل سنة إلى سنة ونصف سنة.

الجائحة وتأثيراتها المختلفة

أولاً: التأثيرات الاقتصادية

التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا على المنطقة العربية

إعداد: أ.عبدالحافظ الصاوي
(مدير مركز المسار للدراسات الإنسانية)

ثمة تداعيات اقتصادية واجتماعية لجائحة كورونا على مختلف مناطق العالم، ولكن وطأة التداعيات على المنطقة العربية قد تكون كبيرة بسبب حالة التبعية التي تعيشها الاقتصاديات العربية للخارج، منذ بداية العولمة الاقتصادية الرأسمالية، التي انطلقت في عام 1990م، وسوف نرصد في السطور الآتية، الآثار المتوقعة والمعلن عنها من قبل جهات إقليمية ودولية:

- ثمة سيناريو متفائل بشأن التجارة الخارجية العربية، في ظل أزمة كورونا، بأن يظل أداء معدل النمو الاقتصادي العالمي عند نسبة 3- ٪، ووفق هذا السيناريو تذهب التقديرات لأن تفقد الصادرات العربية نحو 88 مليار دولار، وأن تتراجع الصادرات البينية العربية بنحو 14 مليار دولار (علماً بأن الصادرات العربية في عام 2019م كان بحدود تريليون دولار)، كما تذهب تقديرات نفس السيناريو لأن تفقد الواردات العربية نحو 111 مليار دولار (علماً بأن قيمة الواردات العربية في عام 2019م كانت بحدود 828 مليار دولار)[1]، إلا أن مشكلات الواردات العربية غير النفطية تشكل الجانب الأكبر من الواردات، حيث إنها تضم مستلزمات الإنتاج والعدد والآلات.
- قدرت خسائر المنطقة العربية بسبب انهيار أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة كورونا، في منتصف مارس بنحو 11 مليار دولار، وذلك قبل الدخول في حرب أسعار النفط بين السعودية وروسيا، وتذهب التقديرات إلى أن خسائر المنطقة في ظل تدني أسعار النفط ستكون بنحو 550 مليون دولار يومياً[2]، وإذا ما قورنت مكاسب الدول العربية غير النفطية من انخفاض أسعار النفط، فهي شديدة الضآلة بحجم الخسائر المتحققة بالمنطقة نتيجة تراجع أسعار النفط.
- من المتوقع بسبب تأثر انهيار أسعار النفط، كنتيجة لتراجع معدلات الأداء بالاقتصاد العالمي في ظل أزمة كورونا أن تتراجع الاستثمارات المباشرة في قطاع النفط بنحو

(1) الإسكوا، آثار جائحة كوفيد – 19، على الاقتصاديات العربية، التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ص 2.
(2) الإسكوا، فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، ص 2.

17.8 مليار دولار، أي بما يعادل نسبة 45 ٪، وهو ما يعني تأثر الاقتصاديات النفطية العربية بشكل كبير خلال الفترة المقبلة.

- في الوقت الذي تصنف فيه المنطقة العربية بأنها صاحبة أعلى معدل بطالة بين أقاليم العالم، بنحو 10 ٪ من قوة العمل، وبما يمثل ضعف المتوسط العالمي، تأتي أزمة كورونا لتضيف أعباء جديدة على قضية البطالة بالمنطقة، حيث تذهب التقديرات إلى أن تضيف أزمة كورونا نحو 1.7 مليون عاطل بنهاية عام 2020م إلى صفوف العاطلين العرب، وهو ما يعني إضافة نسبة 1.2 ٪ إلى نسبة العاطلين الحالية[3]، ونظراً لأن قطاع الخدمات هو أكبر القطاعات المولدة لفرص العمل في المنطقة، فسيكون هذا القطاع الأكثر تأثيراً بزيادة عدد العاطلين، كما ستنال البطالة الزائدة بسبب كورونا كافة القطاعات الاقتصادية بالمنطقة.

وحسب تقرير لمنظمة العمل الدولية، يتوقع أن يشهد النصف الثاني من عام 2020م فقدان نسبة 6.7 ٪ من ساعات العمل على مستوى العالم، وهو ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، وفيما يخص منطقتنا العربية، فإن تقرير المنظمة يذهب إلى أن حصتها من هذه التوقعات هي فقدان 8.1 ٪ من ساعات العمل، وبما يعادل 5 ملايين وظيفة بدوام كامل، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف التقدير الذي أعلنته منظمة «أسكوا»[4].

يهدد وباء كورونا نحو 55 مليون إنسان من مستحقي المساعدات في المنطقة العربية (تتمثل هذه المساعدات في الغذاء، والماء، والصرف الصحي الآمن، والرعاية الصحية، من بين هؤلاء المستحقين للمساعدات، نحو 24 مليون إنسان، إما لاجئون أو نازحون داخلياً[5]، وهو ما يبين أن هؤلاء الأفراد يجتمع عليهم ويلات الحرب، ومخاوف وتهديدات كورونا.

(3) المصدر السابق.

(4) عبدالحافظ الصاوي، تقديرات منظمة العمل.. سيناريوهات متشائمة لمستقبل العمالة بالعالم، فماذا عن العرب؟ الجزيرة نت، 2020/4/8.

(5) الإسكوا، فيروس كورونا، التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ص 2.

يتهدد المنطقة في ظل كورونا حدوث نقص في إمدادات الغذاء إذا ما استمر وباء كورونا عدة أشهر قادمة، وبخاصة أن هناك مخاطر تحيط بعملية الإمدادات الخاصة بالغذاء، من حيث توريده، ونقله، وتوزيعه، والمعلوم أن المنطقة العربية تستورد 65 ٪ من احتياجاتها من القمح، كما تدفع سنوياً 110 مليارات دولار فاتورة استيراد الغذاء[6].

من المتوقع في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي أن تتأثر الأجور ودخول الأفراد سلباً، في ظل استمرار أزمة كورونا، وبخاصة في قطاع العمل غير المنظم الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من سوق العمل العربي، وثمة تقديرات بأن يؤدي هذا الوضع إلى تأثر الطبقة المتوسطة، بأن يتساقط من الشريحة الدنيا بها نحو 8.5 مليون فرد في المنطقة العربية، لينضموا إلى شريحة الفقراء (الجدير بالذكر ان عدد الفقراء في المنطقة العربية يقدر بنحو 101 مليون فرد، وهم يعادلون نسبة ٪24.3 من عدد السكان البالغ 411 مليون بنهاية عام 2018م)، كما يتوقع أن يعاني 1.9 مليون فرد إضافي إلى من يعانون من نقص الغذاء في العالم العربي، والذين يقدر عددهم قبل الجائحة بنحو 50 مليون فرد[7].

من المتوقع أن تؤدي اعتبارات الصحة والسلامة للنظافة الشخصية، من خلال غسل اليدين، لمكافحة كورونا، إلى زيادة استهلاك الأسر العربية بنسبة 5 ٪ من المياه، وسيكون لهذا الطلب المتزايد على المياه بالمنطقة العربية، تكلفة مالية تقدر بنحو 150 مليون دولار (250 مليون دولار شهرياً)، وذلك في ظل وجود نحو 74 مليون فرد بالمنطقة لا تتوفر لهم المرافق اللازمة لغسل اليدين، مما يزيد من فرصة إصابتهم بوباء كورونا، والجدير بالذكر أن هناك نحو 87 مليون فرد[8]، لا تتوفر لهم مصادر آمنة لمياه الشرب الصالحة للاستخدام الآدمي في أماكن إقامتهم، مما يجعلهم معرضين لخطر الإصابة بفيروس كورونا.

(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق.
(8) الإسكوا، آثار جائحة كوفيد – 19، على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه، ص 2.

عوامل تفاقم من الآثار السلبية لجائحة كورونا على المنطقة العربية

- لا شك أن استمرار التداعيات السلبية لانهيار أسعار النفط في السوق الدولية سيكون له آثاره السلبية على اقتصاديات الدول العربية، في ظل أزمة كورونا، التي تعمل على استمرار ضعف معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي ضعف الطلب على النفط، وهو ما يعني زيادة معاناة الحكومات والشعوب العربية، ليس فقط في الدول النفطية العربية، ولكن في كافة دول المنطقة.
- غياب التعامل الإقليمي مع جائحة كورونا، وقيام كل دولة بالتعامل مع المشكلة في حدود ظروفها وإمكانياتها، مما أدى إلى تعامل متفاوت من حيث الاهتمام، ومواجهة الجائحة، وباستثناء ما أعلن من قبل مجلس التعاون الخليجي بقبول مجلس وزرائه للتجارة والصناعة على مقترح الكويت بإنشاء شبكة للأمن الغذائي بدول الخليج، حيث طالب الوزراء بإعداد ورقة عن الأمن الغذائي في دول الخليج، وتكليف ضباط اتصال فيما بين الدول لضمان انسياب تجارة السلع بين الدول، وإزالة أي معوقات في هذا المجال.
- ضعف الشفافية الخاصة بالبيانات حول أزمة كورونا في المنطقة العربية؛ مما يعني أن الآثار السلبية قد تكلف اقتصاديات المنطقة الكثير، فالأمر يجب ألا يدار في إطار سياسي، بعيداً عن أبعاده الإنسانية، التي يجب أن تحظى بالاهتمام الأول، فأغلى ما تملكه الدول هو الإنسان.
- ضعف حزم التحفيز، وكذلك محدودية المعونات والمساعدات المقدمة من قبل بعض الدول للرعاية الاجتماعية، وبخاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، التي عادة ما يكون لديها عدد كبير من السكان في عداد العاملين بالسوق غير المنظم، وهو ما يعرضهم لكثير من المتاعب الصحية والاقتصادية، ويؤدي إلى تفاقم التداعيات الاجتماعية السلبية بالمنطقة العربية.

ثانياً: التأثيرات الجيوسياسية

المتغيرات السياسيّة الداخلية (الجيوسياسية) المتوقعة[9]

إعداد: د. محمد مكرم بلعاوي

(9) استناداً إلى السيناريو الثاني والثالث.

مقدمة

من المعروف أنّ التغييرات السياسيّة نادراً ما تحدث بين عشية وضحاها، بل تخضع لآليات تؤثر في صيرورتها، غالباً ما تمثّل خطاً يتصاعد تراكمياً على مدى سنوات، وربما عقود من الزمن، حتى يقع التحوّل السياسي، ولذا فإن التغيرات السياسيّة التي من المتوقع أن يُحدثها وباء كورونا في مدة زمنية قصيرة جداً في هذا المجال، وهي حتى نهاية العام الحالي (ثمانية أشهر)، ستكون على الأغلب محدودة ولكن يمكن أن تشكّل لبنات مهمة في تحولات مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى.

استناداً إلى السيناريوهات السابقة، سيحاول هذا التقدير الإطلال على التحولات السياسيّة المتوقعة خلال هذه المدة في الدول الكبرى، والعالم العربي ودولة الاحتلال «إسرائيل»، من خلال تصنيف هذه الدول حسب توجهاتها السياسيّة، وتوقع سلوك كل منها حسب توجهه السياسي، مع عدم إغفال الجوانب الإيجابية بالتعامل مع الجائحة وأهمها القدرة على التأقلم مع آثارها وإيجاد حالة تكفل الاستقرار النسبي للأنظمة السياسيّة فيها.

السلوك السياسي لأنظمة الحكم تجاه مكونات الدولة

فيما يختص بسلوك أنظمة الحكم تجاه مكونات الدولة، فإننا سنرى معالجات مختلفة بناء على طبيعة النظام السياسي ومتانة الدولة، غير أنّها ستكون تحت عنوان «التأقلم ومحاولة تطويع الواقع للاستمرار بأقل الخسائر»، ويمكننا أن نقسّم الأنظمة إلى ثلاثة أنواع، هي: الأنظمة الديمقراطية، والأنظمة المستبدة والشمولية، ودولة الاحتلال، وهي كما يأتي:

1 - على صعيد الفرد

تقييد الحرية الفردية

رغم أنّ هنالك مزاعم أنّ الدول الديمقراطية تأخرت بفرض إجراءات مقيّدة صارمة منذ بداية الجائحة، مخافة ردود الفعل الشعبية، وهو ما أدى إلى تقييد يد الدولة في مواجهة الوباء، فإنّ المقاربات كانت وما زالت متفاوتة بشكل كبير في هذا المجال، وتجلى ذلك من خلال نماذج تمفاوتة الشدة بشكل ملحوظ بين هذه الدول، ككوريا الجنوبية وسنغافورة، التي فرضت إجراءات مشددة منذ بداية الوباء، وأخرى أخذت إجراءات متصاعدة مثل ماليزيا وتركيا والعديد من الدول الأوروبية، ودول كالسويد وألمانيا التي عوّلت بشكل أكبر على الوعي المجتمعي وقوة البنية التحتية لمواجهة الوباء، بينما كدول كبرى كالولايات المتحدة والهند والبرازيل، إما انضمت متأخرة أو بقيت على قدر ما من تهوين خطورة الوباء، ولكن بالمجمل فإنّ الإجراءات المتبعة أثرّت بشكل كبير على حرية الفردية وفي بعض الحالات تعرض منتقدون معالجة الوباء لإجراءات أمنيّة وقانونية مباشرة من الدولة.

صدور قوانين وتشريعات تحدّ من الحريات

شهدت العديد من الدول الديمقراطية توظيف قوانين قائمة أو الدعوة إلى استحداث قوانين جديدة، كقوانين العقوبات على سبيل المثال، والتي تشمل احتكار المواد التموينية والتلاعب بأسعارها، أو تهريب المواد الأساسية وتلك المستخدمة بالوقاية والعلاج من الوباء، أو نشر أخبار غير موثوقة تنشر الهلع بين الناس، ولا شك أنّ هذه الدول ستسعى، في طور التكيّف مع المتغيرات التي فرضها الوباء، إلى العمل على تطوير هذه المنظومة القانونية والتشريعة، بما يمكن الدولة من التعامل مع الوباء واحتوائه بيسر أكبر، وهو ما سيؤثر على الأرجح، على الحريات بشكل عام.

2 - على صعيد المجتمع

دور أكبر للقوى غير الحكومية

في ظل الضغط الهائل الذي سبّبه الوباء على منظومة الرعاية الاجتماعية والصحيّة والأمنيّة، وصعوبة تعاملها بشكل شامل وفعّال مع حالات البطالة والفقر واضطراب الأمن، فإنّ منظمات المجتمع المدني، كالنقابات واتحادات العمال، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الإغاثة، وحتى بعض عصابات الجريمة المنظمة (المافيات) ستحاول ملء الفراغات التي تركتها الدولة من خلال تقديم الدعم المادي والنفسي، بل والأمني في بعض الأحيان، وهو ما سيؤدي إلى تعاظم دور المجتمع المدني والتنظيمات والعصابات في التأثير على الشأن السياسي.

زيادة التأثيرات الفئويّة

من الطبيعي أن يترك انتشار المرض والعدد الكبير من الوفيات الناجمة عنه، أثراً نفسياً كبيراً يتمثل بالذعر وعدم اليقين من قدرة الدولة على تقديم العون في الوقت المناسب، وهو ما سيؤدي على الأرجح، إلى ميل المواطنين إلى اللجوء إلى الولاءات الضيقة، ما سيؤدي بدوره إلى انتشار العصبويات الفئوية والجهوية والعائلية والطائفية وزيادة تأثيرها في المشهد السياسي العام.

تخلخل التماسك المجتمعي

سيشكل الوباء امتحاناً قاسياً للتماسك المجتمعي في الدول، وستتصاعد حالات رُهاب الأجانب، واستهداف الأقليات الدينية والعرقية، وتحميلهم مسؤولية انتشار المرض وخصوصاً في الدول التي واجهت إخفاقات في مواجهة الوباء والأنظمة اليمينيّة التي تفضّل أجواءً من هذا النوع وتعمل على تغذيتها، ما سيتجلى من خلال قيود إضافية على الأجانب والأقليات الدينية، وهو ما سنجد انعكاساته في الخطاب الرسمي.

تزايد سلطة الدولة على رأس المال

ستعزّز الدولة هيمنتها على رأس المال المحلي والأجنبي العامل على أراضيها، من خلال توجيهه باتجاهات تخدم سياسات بعينها تتبناها الدولة تأتي في سياق التأقلم مع الجائحة وتبعاتها، ولهذا تأثير متبادل خصوصاً في الدول الديمقراطية، إذ سيسعى رأس المال إلى مزيد من التأثير في السياسة كي يحمي نفسه ويضمن الازدهار، ما يمكن أن يفرز شخصيات أكثر من هذه المجال، تنظم إلى النخبة السياسيّة، أو مزيد من التأثير من رأس المال على النخبة السياسيّة.

3 - منظومة الحكم

تحوّل الصحة إلى شأن أمني

يمكن القول: إنّ المنظومة الصحية المكرسة لمواجهة الجائحة ستتحول إلى جزء من منظومة الأمن القومي للدول، وستُعزز موازنتها وموازنة القطاع الصحي بشكل عام، ما سيكسبها أهمية سياسيّة غير معتادة، وسيكتسب قيادات المنظومة الصحيّة والعاملون فيها، تأثيراً سياسيّاً متزايداً وخصوصاً في الدول الديمقراطية التي تنجح في مواجهة الوباء.

تضخم دور الدولة على حساب المجتمع

نشهد على الأرجح تنامياً لسيطرة الدولة على المجتمع بسبب ملكيتها للإنفاق العام والسلطة الضابطة للنظام الصحي، وسيحدث ذلك حالة من الصراع مع قوى المجتمع المدني التي سيتنامى دورها كما أسلفنا، ما يمكن أن يؤدي إلى قدر أكبر من الحراك السياسي، وظهور قوى سياسيّة لم تكن معروفة من قبل.

تمحور الدولة حول إدارة الأزمات

ستجبر وطأة الجائحة الدول على تقديم النظام الصحي في الدولة على حساب

الأولويات السياسية، وبالتالي ستنزع إدارة الدولة إلى نظام إدارة الأزمات، وهو سيسبب اضراباً في أداء الدول وسيترك مساحات للاعبين سياسيين جدد أو لا يؤخذون عادة على محمل الجد، لطرح بدائل أكثر جذباً وقبولاً بين فئات الشعب المرهقة.

ضعف سيادة القانون

ستؤدي الحالات المتطاولة من فرض قانون الطوارئ ورغبة أجهزة إنفاذ النظام في الدول، بالعمل بشكل سريع وسلس إلى تجاوز العقبات التي يضعها القانون والدستور أمامها بالعادة، من خلال ضعف الامتثال للأنظمة والقوانين المقرة، وهو ما سيؤدي -على الأرجح- إلى ضعف الالتزام بالمعايير الدستورية والقانونية وسيادة القانون؛ ما سيشكل دافعاً للمتضررين إمّا بالرغبة بمعاقبة الحكومة من خلال عدم التعاون أو التصويت العقابي في حال حصول انتخابات، أو حتى إغراء لاعبين سياسيين جدد.

تعاظم دور الجيش والأمن

في ظل انتشار حالة الخوف وعدم اليقين، وتحوّل منظومة مواجهة الوباء إلى شأن أمني، وتوظيف قوى الأمن والجيش في فرض الإجراءات التي أقرتها الدول، فإنّنا سنشهد تزايداً لدور الجيش والقوى الأمنيّة في إدارة الدول، وربما نشهد حالات من عدوان الجيش والقوى الأمنية على النظام السياسي في بعض الدول الهشة وصولاً إلى السيطرة الكاملة على الدولة، بينما سيتراجع نفوذ القطاعات الأخرى.

صمود الدول القوية وتعرّض الأنظمة الهشة لهزة عنيفة

ستتعرض الكيانات الهشة التي أقامت اقتصاداتها على المعونات والفساد وأفقرت شعبها، لتحد كبير ووجودي أمام هذه الجائحة، وقد تختفي بعض الكيانات إذا استمرت الأزمة، أمّا الدول القويّة سياسياً واقتصادياً التي أسّست ذاتها على العدالة والديمقراطية وبنت منظومة صحيّة وخصصت موازنات وصناديق سيادية للأجيال

القادمة ستتجاوز الجائحة دون التعرض لتهديدات وجودية.

4 - الدولة العميقة

زيادة دور الدولة العميقة في شؤون الحكم

يمكن للجائحة أن تدفع الدولة العميقة إلى الخروج من الظل والتدخل أكثر في إدارة الدولة، حفاظاً على مكتسباتها، وسيتجلى هذا من خلال عودة بعض الشخصيات القديمة للحكم وتحّول بعض الشخصيات العامة إلى العمل السياسي، بل وظهور شخصيات سياسيّة جديدة، مترافقاً مع اختفاء وجوه قديمة، وسيعبر ذلك عن زيادة التحام قيادة الدولة العميقة بالحكومة المركزية لتعميق الحالة الاندماجية المتبادلة، وبالذات في الدول غير الديمقراطية.

5 - المعارضة

فرصة أفضل للمعارضة

سيمثل ظرف مواجهة الجائحة سانحة للمعارضات في الدول الديمقراطية وخصوصاً التي ستشهد انتخابات في هذه المدة، إذ سيلقي الجمهور إحباطه وتبرمه من الجائحة على الحكومة، وهو ما سيصب في مصلحة البديل وهي قوى المعارضة، ولذا فملف تعامل الحكومات مع الجائحة سيكون الأكثر سخونة على طاولة الانتخابات في هذه الدول، وقد تحظى أحزاب البيئة والخضر بفرص أفضل من قبل بكثير حتى لو لم تفز بالانتخابات من خلال تقاسم السلطة مع الأحزاب الحاكمة، أمّا في الدول غير الديمقراطية فسيزيد التشديد على قوى المعارضة خوفاً من تحول الرأي العام باتجاهها ما يمكن أن يشكل تهديداً وجودياً للأنظمة في هذه الدول

كيف سيؤثر الوباء على سلوك الأنظمة تجاه كل من:

	الأفراد	المجتمع	مؤسسات الحكم	الدولة العميقة	المعارضة
الدول الديمقراطية	تسويغ وشرعنة القيود على الحرية الفردية	- تشارك المسؤولية - دور أكبر للقوى غير الحكومية - زيادة تأثيرات الفئوية - ثورة دستورية وقانونية تستوعب التغيرات الجديدة - سلطة أكبر للدولة على رأس المال - تخلخل التماسك المجتمعي	- تركيز السلطة - تغليب الجانب الأمني - تغير أولويات الدولة - تحوّل الصحة إلى شأن أمني - تضخم دور الدولة على حساب المجتمع - تمحور الدولة حول إدارة الأزمات - تراجع سيادة القانون - تعاظم دور الجيش والأمن - تهدئة الرأي العام من خلال تحويل الإنفاق من الخارج إلى الداخل - تعرض الأنظمة الهشة والفاسدة لهزة ثقة عميقة	- زيادة دور الدولة العميقة في شؤون الحكم	- تقاسم السلطة - فرصة أفضل للمعارضة
الدول الاستبدادية	مزيد من القيود على الحرية الفردية	- سيادة التخويف والقمع - ممارسة التضليل الإعلامي - تخلخل التماسك المجتمعي - زيادة تأثيرات الفئوية	- مزيد من تركيز السلطة - تغليب الجانب الأمني - تغير أولويات الدولة - تحوّل الصحة إلى شأن أمني - تضخم دور الدولة على حساب المجتمع - تمحور الدولة حول إدارة الأزمات - ضعف سيادة القانون - تعاظم دور الجيش والأمن - تهدئة الرأي العام من خلال تحويل الإنفاق من الخارج إلى الداخل - تعرض الأنظمة الهشة والفاسدة لهزة ثقة عميقة	زيادة التلاحم بين الطرفين	قمع المعارضة بشدة

دولة الاحتلال	تسويغ وشرعنة القيود على الحرية الفردية	– دور أكبر للقوى غير الحكومية – تخلخل التماسك المجتمعي – زيادة تأثيرات الفئوية – سلطة أكبر للدولة على رأس المال	– مزيد من تركيز السلطة – تغليب الجانب الأمني – تغير أولويات الدولة – تحوّل الصحة إلى شأن أمني – تضخم دور الدولة على حساب المجتمع – تمحور الدولة حول إدارة الأزمات – تعاظم دور الجيش والأمن	زيادة التلاحم بين الطرفين	اضطراب العلاقة بين الطرفين بشدة

احتمالات التغيير السياسي الداخلي الكامل

تبدو احتمالات حدوث تغيير سياسي كامل في الأنظمة السياسيّة، بالثورة الشعبية أو بالانقلابات العسكرية أو انهيار نظام الحكم نتيجة فشل شامل، أو حتى التغيير من خلال الغزو العسكري الخارجي، أمراً مستبعداً في مدى هذه الدراسة، وخصوصاً في الأنظمة المستقرة، بغض النظر عن توجه النظام الحاكم، إذ ستسعى الدول إلى استيعاب الصدمة والتأقلم معها من خلال اتخاذ إجراءات صحية واقتصادية وأمنية، والتي ستشكل على الأرجح شبكة حماية كافية في المدة، من الانهيار أو التغيير الشامل، أما تلك التي تشهد انتخابات خلال هذه المدة فستجد نفسها أمام تحدٍّ كبير قد يؤدي إلى فقدان السلطة نتيجة لانحراف مزاج الجماهير، ومع ذلك يمكننا التفصيل في هذه الآثار من خلال الجدول أدناه:

	الآليات الديمقراطية	المظاهرات والثورة الشعبية	الانقلاب العسكري	انهيار الحكم	الغزو الخارجي
اليمين	محتمل جداً	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف جداً
اليسار	محتمل	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
الاستبداد العسكري	ضعيف جداً	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
الحكم الشمولي	غير ممكن	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
الحكم الوراثي	غير ممكن	ضعيف	محتمل	ضعيف	ضعيف جداً
غير المستقرة	ضعيف	محتمل	محتمل جداً	محتمل جداً	محتمل جداً
دولة الاحتلال	مرجح	محتمل جداً	ضعيف جداً	ضعيف جداً	غير ممكن

المؤشر:

1	غير ممكن	0 ٪	
2	ضعيف جداً	10-1 ٪	
3	ضعيف	20-11 ٪	
4	محتمل	30-21 ٪	
5	محتمل جداً	50-31 ٪	
6	مرجح	70-51 ٪	
7	مرجح جداً	90-71 ٪	
8	حتمي	100-91 ٪	

ثالثاً: التأثيرات الجيوستراتيجية كورونا والتحولات الجيوستراتيجية في النظام الدولي

إعداد: أ. حازم عيّاد

ضغط وباء كورونا المستجد (كوفيد- 19) بقوة ومنذ لحظة انتشاره الأولى في الصين على المكونات الجيوستراتيجية للمنظومة الدولية ممثلة بالعولمة وأطرافها الدولية (الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي) ومؤسساتها النشطة سياسياً واقتصادياً.

الفيروس خلق مساراً يتميز بعمق الأثر في مدى زمني لم يتجاوز 6 أشهر؛ إذ طوى الزمان والمكان واختصر الكثير من المحطات بشكل عقّد عملية التكيف مع متغيراته ومعطياته اليومية؛ مهدداً بإضعاف وتفكك المؤسسات الدولية بشقها الاقتصادي والسياسي، وتوزيع القوى والتحالفات الدولية فيها.

فاقم الفيروس وعلى نحو غير مسبوق أزمة القيادة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تواجه مزيداً من التحديات لنظام القطبية الأحادية الذي تزعمته وأقامته على أنقاض نظام الثنائية القطبية بعيد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1992، طارحاً بذلك تساؤلات حول إمكانية إنهاء الفيروس لنظام القطب الواحد في المدى الزمني المتوسط للأزمة وتداعيات ذلك على العولمة وتقاسم القوة في النظام الدولي.

سمات الوباء (كوفيد- 19)

وباء كورونا المستجد (كوفيد- 19) تميز بسرعة الانتشار والديمومة والاستمرار زمانياً ومكانياً خلافاً لفيروسي سارس، وميرس اللذين تم احتواؤهما سريعاً في الجغرافيا الصينية والسعودية ولمدة زمنية محدودة ساعدت على محاصرتهما ومحاصرة تداعياتهما المحلية والاقليمية والدولية.

على خلاف ميرس، وسارس، فإن سمات وباء كورونا المستجد الجينية والبيولوجية غير المستقرة والغامضة وسهولة انتشاره من إنسان لآخر أسهمت في تعميق تأثيره على المنظومة الدولية بشقيها الاقتصادي والسياسي في زمن قياسي لم يتجاوز 5 أشهر؛ مطلقاً سلسلة من التفاعلات التي ما زالت تتفاعل في القطاعات الصحية والاجتماعية

والاقتصادية والسياسية؛ ولم تقتصر تداعياتها على بيئة جغرافية بعينها أو على قطاع دون غيره، إلا أن تداعياته ازداد تركيزها في الأسابيع الأخيرة من أبريل ومايو في ثلاثة عوامل، وهي:

1 – تكثيف الجهود لإيجاد علاج ولقاح للوباء، جهود أشعلت سباقاً بين شركات الأدوية العالمية وتنافساً بين القوى الدولية لقيادة عملية التعافي الصحي والاقتصادي، مضيقة باب التعاون الذي ألقى بظلاله على منظمة الصحة الدولية التي تحولت إلى ساحة للتصارع الدولي.

2 – قفز إلى الواجهة الصراع بين الولايات المتحدة والصين على تحديد مصدر الفيروس، مُطلقاً مناخاً من الاستقطاب والتحالفات المستند إلى هذا الصراع الذي تحولت منظمة الصحة الدولية لإحدى ساحاته وأدواته.

3 – وباء كورونا ومن خلال سرعة انتشاره وديمومته ولد سلسلة من التفاعلات التي اتسع نطاقها الجغرافي من البيئة المحلية إلى الإقليمية إلى الدولية؛ ومن قطاع الصحة إلى الاقتصاد فالسياسة والأمن، في عملية تفاعل ما زالت متواصلة تميزت بالكثافة والتكرار والتبادلية بين متغيراته.

منهجية الدراسة وتقنية السيناريو

الفيروس اتخذ نمط الموجات المتتابعة، معيقاً الجهود الدولية لاحتواء آثاره الصحية والاقتصادية والسياسية؛ ومولداً تحولات جديدة وتغيرات متواصلة لم تستقر بعد.

لتتحول الأزمة إلى واقع يتسم بالديمومة أو الاستمرار؛ ما جعل من نموذج دولاب المستقبلات (Wheel of the future) الأكثر فاعلية لدراسة تأثيراته الجيوستراتيجية التي لم تنته وتستقر حتى اللحظة.

فتأثير الوباء انتقل من المستوى المحلي إلى الإقليمي فالدولي بوتيرة متسارعة،

وبتفاعل متبادل بين متغيراته الصحية والاقتصادية والسياسية والأمنية؛ ما جعل من دراسة الأثر المتبادل لمتغيراته إحدى التقنيات المهمة في رسم معالم السيناريو المستقبلي المتوقع لنهاية العام الحالي 2020م.

تأثير الدمينو ودولاب المستقبلات

- جائحة فيروس كورونا المستجد اتخذت مساراً يعرف بأثر الدمينو أو دولاب المستقبلات الذي يمثل النموذج الأمثل لفهم التأثير المتتابع والمتسلسل للأحداث، فالوباء كان له تداعيات صحية ومن ثم اقتصادية محلية، منتجاً سلسلة من الصدمات التي أثرت على فاعلية المنظومة الإقليمية والدولية؛ ومن ضمنها التجارة الدولية والعولمة، ممثلة في مؤسساتها كمنظمة التجارة الدولية، والمنظومة المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة أوبك وG20 والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية؛ فالوباء اخترق كافة المنظومات وبات متغيراً أساسياً في رسم سياساتها في المدى المنظور.
- الوباء تحول إلى متغير يصعب التحكم به أو السيطرة عليه، فقد امتدت تداعياته من الجانب الصحي نحو القوى الدولية التي فقدت أي ميزة تفضيلية في مواجهة الوباء وتداعياتها؛ فالمعاناة كانت مشتركة لسرعة تفشي الوباء وغياب اللقاح والعلاج له؛ معززاً الضعف في التعاون الدولي والنزعة للانعزالية والانكفاء واتخاذ مسار دفاعي؛ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا.
- الانكفاء وسياسات الحجر الصحي أسهمت في تفاقم أزمة الوباء إذ تطلب الأمر أسابيع ليمتد إلى سائر أنحاء العالم وبنسب متباينة؛ ما يفسر تأخر الحلول للتعامل مع أزمة انخفاض أسعار النفط وتواصل الحرب النفطية بين أمريكا وروسيا والسعودية، قبل أن يتم تدارك ذلك في وقت متأخر جداً بعد أن تفشى الوباء في أمريكا وروسيا بشكل أحبط مخططات الدول وإستراتيجياتها.

ضعف التكيف واتجاهاتها السلبية

كورونا المستجد تحول من مجرد تحدٍّ للمنظومة الصحية إلى تحدٍّ للمنظومة الاقتصادية، ثم السياسية التي تعرضت لضغوط قوية للموازنة بين ما هو صحي وما هو اقتصادي وسياسي؛ فتعطل عجلة الإنتاج أضعف فرص التكيف الإيجابي، وألحق ضرراً بالعولمة، وهدد موازين القوى السياسية سواء المحلية في البلدان المعنية في الأزمة أو الدولية التي تقف الولايات المتحدة على رأسها.

وبسبب تركز الإصابة في الدول المتقدمة اقتصادياً في العالم سواء في الصين ودول جنوب شرق أسيا وعلى رأسها كوريا الجنوبية واليابان ومن ثم دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، تحول الوباء لتحدٍّ مباشر لمنظومة العولمة الاقتصادية التي تعطلت عجلتها، واتخذ الفيروس مساراً يتميز بالطبيعة الموجية، راسماً سيناريو يفتقد إلى التكيف والاستقرار خلال الأشهر الستة القادمة يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: الانتقال من الصحي إلى الاقتصادي فالسياسي

- التسارع الزماني والمكاني لانتشار الوباء وغياب اللقاح والعلاج في المدى المنظور عطل عجلة الإنتاج، ورفع معدلات البطالة بشكل فاق القدرة على احتواء تداعياته الاقتصادية المباشرة في المدى المنظور نهاية العام 2020م.
- فشل إستراتيجيات التحفيز الاقتصادي المتكرر التي قدمتها القوى الاقتصادية الكبرى وعلى رأسها الصين وأمريكا والاتحاد الأوروبي إلى جانب المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد وعدد من المؤسسات المالية الأوروبية والأممية) هدد بتحول الوباء إلى جائحة اقتصادية بارتفاع البطالة وتفاقم الفقر والتهديد بأزمة غذاء عالمية، ليضغط بقوة على المنظومة الدولية ودفع القوى الاقتصادية الفاعلة إلى التركيز على أولوياتها في مواجهة الوباء؛

لتفقد المنظومة الدولية القيادة الفاعلة سواء المنفردة للولايات المتحدة الممثلة بالقطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أو القيادة الجماعية الممثلة بالأمم المتحدة ومؤسساتها والتحالفات الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

- هدد منظومة العولمة وخلق نماذج من الاعتماد المؤقت على الذات والأسواق المحلية والأقلمة؛ مسار يفاقم من حدة التنافس على مناطق النفوذ في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا بين القوى الدولية الاقتصادية الكبرى كالصين وأمريكا والاتحاد الأوروبي، إلى جانب بروز فاعلين جدد كالهند والبرازيل، وبعض القوى الإقليمية كتركيا وجنوب أفريقيا، في حال امتد تأثير الأزمة وفشلت القوى الدولية الأساسية في التعافي منها وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا والصين.
- فاقم الوباء من أزمة أسعار النفط وعمق أزمة منظمة أوبك وروسيا ودول G20 والولايات المتحدة التي فشلت كقوى اقتصادية ومؤسسات دولية في معالجة تداعيات الجائحة على القطاع النفطي؛ إذ سيؤدي إلى تراجع النفط كسلاح وأداة لممارسة النفوذ الدولي لكل من روسيا والولايات المتحدة دول الخليج العربي، وتراجع مكانة دول الخليج، وفقدان روسيا لأداة مهمة للهيمنة الجيوستراتيجية في القارة الأوروبية وآسيا.
- تراجع فاعلية المؤسسات المالية الدولية البنك الدولي وصندوق النقد، وتراجع أهمية العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الدولية؛ ما سيفقد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أهم أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية ما يمكن ملاحظة إرهاصاته في تراخي العقوبات على إيران وفنزويلا.
- تسبب الوباء بانتكاسة التوقعات المتفائلة للنمو العالمي بعد التفاهمات الأمريكية الصينية لوقف الحرب التجارية بين البلدين أو حسم لملف البريكست البريطاني

بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا خلال العام 2019؛ تراجع سيتواصل خلال الأشهر الستة القادمة من العام 2020 مخلفاً مزيداً من الأزمات كالبطالة والفقر وارتفاع أسعار الغذاء وتفجير المزيد من الاضطرابات في الدول الهشة كلبنان والسودان والعراق.

ثانياً: الفيروس من المحلية إلى العالمية

الوباء شق طريقه سريعاً من مدينة ووهان في مقاطعة هوبي الصينية ليضرب ثلاثاً من القوى الاقتصادية الكبرى (الصين والاتحاد الأوروبي وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية)؛ متحولاً من جائحة صحية إلى جائحة اقتصادية، ومن أزمة محلية صينية إلى أزمة عالمية تركت آثارها على المنظومة الاقتصادية الدولية بصيغتها المعولمة وعلى السياسية الدولية التي سادها الشلل والغياب خلال الأشهر الخمسة من عمر الفيروس.

- رفع الوباء مستوى التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ فرغم أن المنظومة الاقتصادية الدولية كانت الأكثر تأثرا بجائحة الوباء والأقل قدرة على التكيف، غير أن ذلك لم يمنع من اندلاع مواجهات إعلامية ودبلوماسية مبكرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول المسؤولية عن الوباء تباينت دوافعها بين الصين وأمريكا[10]؛ مسار يهدد بفرض كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من القيود التجارية والاقتصادية بين البلدين، مستعيداً مناخ الحرب التجارية التي تراجعت نهاية عام 2019؛ وناقلاً التداعيات من بعدها المحلي والإقليمي ومن تفاعلاته الاقتصادية والصحية إلى بعدها الدولي وتفاعلاتها الجيوستراتيجية التي ستتخذ طبيعة الاستقطاب الدولي والإقليمي

(10) اتهمت الصين على لسان مسؤول رفيع في الخارجية الصينية الجيش الأمريكي بنشر الوباء في مرحلة مبكرة من شهر يناير، فيما يبدو أنها محاولة صينية لتوجيه الأنظار إلى العدو الخارجي؛ تبعها اتهامات أمريكية للصين بالمسؤولية عن نشر الوباء من خلال تسرب الفيروس من أحد مختبرات مدينة ووهان الصينية، وهي حملة اشتدت بعد تفشي الوباء في أمريكا ومحاولة إدارة الرئيس الأمريكي توجيه الانتقادات إلى الصين بدل إدارته المتهمة ببطء الإجراءات المتخذة لمواجهة الوباء محلياً.

لتشارك فيه القوى الطامحة كالصين والبرازيل والقوى الإقليمية كإيران وتركيا وباكستان وإندونيسيا.

- عمق الوباء من أزمة القيادة الأمريكية التي انشغلت في محاولة تصدير أزمتها الداخلية إلى الصين وأوروبا؛ الأمر الذي فاقم من أزمتها السياسية، وفاقم عزلتها الدولية؛ فغياب النضج في إستراتيجية مواجهة الوباء والقيادة العالمية قاد إلى فقدان الولايات المتحدة القدرة على المبادرة والقيادة الدولية لحساب منظومة غير مستعدة لقيادة جماعية تملأ الفراغ خلال الأشهر الستة القادمة التي ستشهد مزيداً من الانشغال الأمريكي بفعل الانتخابات الرئاسية المرتقبة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، أمر سيزيد من انشطار القوة وتبعثرها بين عدد لا بأس به من الفاعلين الدوليين والإقليميين.
- فاقم الوباء من أزمة دول الاتحاد الأوروبي، وأضعف التضامن الأوروبي، غير أن تسارع تفشي الوباء عالمياً خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتأخر تعافي عجلة الإنتاج الصينية دفع الدول الأوروبية للبحث عن خطط للخروج من الأزمة وتطوير مؤسساتها وتنسيق ردودها السياسية في ظل خشية من تمدد صيني وروسي في الفضاء الأوروبي؛ أحداث متلاحقة اتخذت طابع التأثير المتبادل المتواصل الذي لم يستقر على شكل محدد للعلاقات الأوروبية، إلا أنه أكد مكانة ألمانيا وتصدرها للمشهد الأوروبي، وقدرة الدول الأوروبية على توظيف الجائحة لتعزيز مكانتها في مواجهة روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية لاستدامة قيادتها للاتحاد الأوروبي.
- أسهم انتشار الوباء في تجريد روسيا من أحد مصادر قوتها وأدوات سياساتها الخارجية وهو النفط؛ فالنفوذ الروسي سيشهد تراجعاً واستنزافاً كبيراً خلال الأشهر المقبلة، ينعكس على مكانتها في شرق المتوسط وليبيا وشرق أوروبا، ورغم هيمنة النزعة العسكرية على إدارة الأزمة في الكثير من دول العالم،

فإن مكانة الاتحاد الأوروبي والصين كلاعب في الساحة الدولية أكثر نشاطاً وفاعلية بحكم تنوع اقتصاداتها وفضاءاتها السياسية تمثل القوى الأكثر فاعلية من روسيا في المدى القصير الممتد للأشهر الستة القادمة.

- فتح الوباء الباب للقوى الطامحة كالصين والبرازيل للمناورة في الساحة الدولية على نطاق أوسع بين القوى الدولية المتنافسة بطرح نفسها كحليف بين أطراف المعادلة لملء الفراغ؛ وهي توجهات تواجه إشكالات حقيقية في دول ما زالت تعاني من قصور كبير في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ومنظومتها السياسية المحلية.
- قاد الوباء إلى اضطراب في النظم الإقليمية الفرعية المنبثقة عن المنظومة الدولية، وعلى رأسها منظومة الدول الخليجية العربية والنفطية التي استنزفت مواردها منذ الجولة الأولى لتفشي الوباء؛ ما يدفع إلى مزيد من الضعف في المدى القصير وإمكانية التفكك للمنظومات التقليدية في المدى المتوسط.
- تنامي طموحات القوى الإقليمية وعلى رأسها الهند وتركيا وإيران وباكستان وكوريا الجنوبية لملء الفراغ الإقليمي وإمكانية تنامي التنافس والتصارع على مواقع متقدمة في النظام الدولي بشقه الاقتصادي والسياسي، مقابل انكفاء إسرائيلي وتركيز أكبر على التحولات في الولايات المتحدة ولدى الحلفاء الغربيين.
- تراجع أهمية التحالفات الكبرى وعلى رأسها حلف الناتو في رسم معالم المشهد الجيوستراتيجي الدولي في ظل الانشغالات الأمريكية، واستنزاف القوة الروسية لصالح تنامي دور الاتحاد الأوروبي والدعوات لتطوير مؤسساته، والأمر ذاته في أمريكا الجنوبية وجنوب شرقي آسيا ووسطها التي ستندفع أكثر نحو سبر فرص تشكيل تكتلات إقليمية مكتفية ذاتياً.
- تراجع مكانة المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومؤسساتها؛ وبروز

الحاجة إلى إعادة توزيع القوة وآليات العمل داخل المنظمة الدولية.

- مزيد من الاستنزاف للمؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية لصالح تجمعات إقليمية تقودها تارة دول الاتحاد الأوروبي وأخرى الصين وثالثة دول أمريكا الجنوبية والهند وتركيا غرب آسيا وجنوبها.
- مزيد من الاستنزاف للنظم الإقليمية الفرعية وللدول النامية المستبدة والعسكرية في ظل تراجع قدرة المؤسسات المالية الدولية على مساعدتها، فاتحاً الباب لأنماط جدية من التحالف والتعاون الإقليمي.

رابعاً: التأثيرات على المنطقة العربية والإقليم

آثار جائحة كورونا على المنطقة العربية والإقليم

إعداد: أ.عبدالحميد الجلاصي

1 - تمهيد

الحالة الوبائية أواخر أبريل 2020م: المعطيات ومحاولة للفهم

عدد الإصابات في العالم: 3260000 إصابة

عدد الوفيات في العالم: 233000 حالة وفاة

الدول العربية			
الرقم	الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
1	موريتانيا	8	1
2	المغرب	4423	392
3	الجزائر	4006	450
4	تونس	994	41
5	ليبيا	61	3
6	مصر	5537	392
7	السودان	442	31
8	الصومال	601	28
9	جيبوتي	1089	2
10	جزر القمر	***	***
11	اليمن	6	2
12	السعودية	22753	162
13	فلسطين	507	2
14	الأردن	453	8
15	سلطنة عُمان	2348	11
16	الكويت	4024	26
17	قطر	13409	1372
18	الإمارات	12481	105
19	البحرين	3040	8
20	العراق	2085	93
21	سورية	43	3
22	لبنان	725	24
23	إيران	94640	6028
24	تركيا	120000	3174
المجموع		293675	12358

الدول الغربية			
الرقم	الدولة	عدد الإصابات	عدد الوفيات
1	الولايات المتحدة	1100000	63746
2	إسبانيا	213000	24543
3	فرنسا	130000	24376
4	إيطاليا	205000	27967
5	بريطانيا	171000	26771
6	الصين	84373	4643
7	ألمانيا	163000	6623
المجموع		2066373	178669

(آخر تحيين لمعطيات الجدول بتاريخ 2020/5/1م)

تحتاج جغرافية انتشار الفيروس إلى تفكيك، والظاهر أن عوامل متعددة تفعل فعلها مجتمعة ومركبة، هي التي تفسر هذه الجغرافيا ونوردها هنا دون ترتيب

- تاريخ الانتباه للإصابة الأولى (الوباء انطلق في الصين أواسط نوفمبر على الأقل وتم الإعلان عنه في موفي ديسمبر).
- المناخ (مركب درجات الحرارة والرطوبة).
- الخبرة في التعامل مع أوبئة سابقة (دول الشرق الآسيوي استفادت من هذا المعطى).
- طبيعة الهرم السكاني (درجة تهرم المجتمع).
- درجة انفتاح الدولة (السياحة/ العمالة الأجنبية/ الحركة التجارية مع الخارج..).
- مقدار جاهزية البنية الأساسية الصحية ومقدار تأهل الإطار الصحي.
- مدى توافر الموارد المالية الضرورية للإنفاق الصحي وللدعم الاجتماعي وتحمل تكلفة إيقاف الأنشطة والخدمات.
- مدى استقرار وتماسك مؤسسات الحكم.

- نوعية المقاربة ومجموع الإجراءات المتخذة للتصدي للجائحة.

توجد المنطقة العربية في خانة الأقاليم حيث التكلفة البشرية الأضعف مقارنة بغيرها، وهي تتشابه في هذا مع أقاليم أخرى (أفريقيا وأمريكا اللاتينية)، كما أن أغلب دول أقصى الشرق الآسيوي يشترك في هذه الملاحظة ولكن لأسباب مختلفة، وقد اتخذت البلدان العربية المستقرة (نستثني بلدان الحروب الأهلية) مهما كانت درجة صلابة بنيتها الصحية ومهما كانت طبيعة النظام السياسي فيها الإستراتيجية القصوى، وأعلنت في تواريخ متقاربة قرار إغلاق الحدود وتحديد الحركة داخل وبين المدن والحجر الصحي الشامل (ما عدا الجزائر التي اعتمدت مقاربة معقدة حسب أوضاع الجهات)، وهذه المقاربة هي الأسهل والأكثر أماناً، وتؤدي إلى تقليص التكلفة البشرية وبالمقابل يرفع التكلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية ولا يمكنها الصمود طويلاً أمام طلبات الفئات الهشة وأصحاب المؤسسات بما أدى إلى الانتقال إلى سياسة الحجر الهادف، وأيضاً في تواريخ متقاربة.

المقاربة الجديدة أملتها الضغوط من الفئات الهشة وأصحاب الأعمال، وهو خيار سياسي وليس خياراً صحياً يحاول التوفيق بين الصحة العامة وتجنب شلل الماكنة الاقتصادية لمدة طويلة يصبح إعادة الحيوية لها أمراً صعباً.

من الناحية الفنية، إدارة المقاربة الجديدة أكثر تعقيداً من المقاربة السابقة، رغم كل ما صاحبها من انفلاتات، إذ تحاول التصنيف حسب الجهات والفئات والأعمار والقطاعات والأنشطة، وهي تتضمن احتمال الانتكاس، إن التحكم في باب مغلق أيسر من التحكم في انفراجة باب مفتوح.

2 - تحولات ميزان القوى على الصعيد الدولي وتأثيرها على المنطقة

لن يعود العالم كما كان، ستتغير أشياء كثيرة ولكنها لن تكون في الفرضية التي نشتغل عليها عملية إعادة بناء جوهرية، لقد اكتسبت المنظومات الصلبة خبرات هائلة

للتكيف وتقليل الخسائر، الأرجح أن نتجه إلى إعادة ترتيب للعولمة بتوزيع جديد للقيادة من عولمة أحادية القيادة (التسعينيات) إلى عولمة تتجه إلى نوع من التعددية إلى عولمة متعددة المراكز.

ستواصل الولايات المتحدة المحافظة على دفة القيادة، ولكن وزنها السياسي والاقتصادي والأخلاقي سيضعف، العملاق الصيني سيدفع ثمناً أخلاقياً وسياسياً، وسيتعرض إلى محاولة غربية شرسة للتقليص من الامتيازات التي حصل عليها خلال العشرين سنة الماضية، باعتباره مصنع العالم، ومع ذلك سيحافظ على ثقله الاقتصادي، أما سياسياً فقد يكون زعيم تجمع إقليمي مع قدرة عالية على المنافسة في الفضاء الأفريقي.

الاتحاد الأوروبي سيكون أمام امتحان المحاسبة لضعف التضامن في إدارة الجائحة، ولكن أيضاً للتفريط في استقلاله الصناعي وخضوعه لإملاءات رأس المال ولكن العقلانية داخله ستتغلب.

وتبدو ألمانيا الأكثر تأهلاً لنوع من القيادة الرمزية بعد الفشل البريطاني والفرنسي، حيث ستخضع القيادات السياسية إلى محاسبة شديدة بعد انجلاء العاصفة.

في السياسات العمومية ستطرح على الطاولة أولوية القطاع الصحي بما في ذلك سياسات البنية الأساسية والتصنيع تحسباً لموجة جديدة من هذه الجائحة أو للوائح جديدة، وفي الوقت نفسه سيعاد الاعتبار للقطاع الفلاحي، وستتقدم الرقمنة في كل القطاعات، وسيكون هناك حرص أكثر على الاستقلال أو النقلة الطاقية مع إيلاء أهمية أكبر لقضايا البيئة والمناخ وحماية الأسواق الداخلية للشغل.

ستواصل العولمة ولكن مع نزعة حمائية وانكفاء نرجح أن يكون جهوياً، وهذا الاتجاه قد يأخذ سنتين أو ثلاث سنوات حتى يستقر، وخلال ذلك ستكون البلدان التي تعودت على الدعم المالي أو بعض الامتيازات أو عائدات النفط أمام ضغوط جديدة بسبب

انشغال الشركاء الكبار بأنفسهم.

ولكن أيضاً ستكون أمام فرصة لسياسات أكثر استقلالاً نظراً لارتخاء الضغوط، وهو ما أطلقنا عليه «الفجوة الإستراتيجية» بما يتيح فرصة أكبر للمقاومة الفلسطينية، وكذلك إمكانية الالتقاء الوطني للمقاومة المصرية والتوصل إلى حلول وسط في مناطق النزاع العسكري كما يصبح التكامل ولو في وحدات فرعية ممكناً بل ضرورة حياتية.

3 - تدقيق الإشكالية

وهكذا يكون موضوع هذه الورقة هو آثار جائحة كورونا على المنطقة العربية والإقليم.

وفرضيتها هي سيناريو التحكم التدريجي في الوباء بأجل يتراوح بين أواخر أغسطس وأواخر ديسمبر من هذه السنة أقصاه (2020م) وفقاً لإحدى صورتين؛ التحكم النهائي إثر اكتشاف لقاح، أو التوصل إلى تسوية مع الفيروس تؤدي إلى حالة تعايش طويلة تعيد الحياة إلى نسق طبيعي جديد.

ومنطلقاتها:

- **أولاً:** تكلفة بشرية أقل ثقلاً حتى الآن من غيرها من الأقاليم مع الانتقال من خيار الحجر الشامل إلى خيار الحجر الموجه مع ما يحمله من إمكانية تطبيع تدريجي، ومن إمكانية انتكاس، علماً أنه لا يمكن تصور التحكم في الجائحة في بلد أو إقليم بمعزل عن غيره من بلدان العالم.
- **ثانياً:** وجود فجوة إستراتيجية خلال السنوات القادمة يمكن أن تكون فرصة.

4 - تبدو المنطقة العربية فضاءً موحداً

وهي كذلك في أذهان نسبة مهمة من متساكنيها ومن ساستها، ولكن المسافة شاسعة بين هذه الصورة الذهنية والرغبات والأحلام وواقع شديد التعقيد وكثير التضاريس.

فمن الناحية السياسية نجد: بلدان الديمقراطيات الناشئة (تونس والمغرب)،

وبلدان الحرب الأهلية (ليبيا وسورية واليمن)، وبلدان التوتر العالي (العراق ولبنان)، وبلدان الاستقرار النسبي (موريتانيا والأردن والكويت وعُمان والبحرين والإمارات)، وبلد الواقع تحت الاحتلال (فلسطين)، وبلاد الحراك المتوقف (الجزائر والسودان)، وبلاد الاستبداد الغليظ والمقاومة الكامنة (مصر والسعودية)، ومن الناحية الاقتصادية تشترك البلدان العربية في خاصية التبعية والدور الوظيفي.

بعضها تؤدي دوراً وظيفياً باعتبارها أسواقاً أو باعتبارها مورداً للمواد الغذائية، أو باعتبارها مصنعاً لرأس مال أجنبي يستفيد من كلفة اليد العاملة ويتجنب الآثار البيئية المضرة.

سنتناول توقعات تأثر قطاعات بعينها من الجائحة في إطار السيناريو الذي اخترناه.

5 - التأثيرات على المنظومة الصحية

لقد تأقلمت المنظومات الصحية في البلدان العربية، كما غيرها في العالم، مع المستويات الحالية للجائحة؛ لأن البلاء كان على قدر الحال، ولكن هذه المنظومات لن تستطيع تحمل انفلات سياسات الحجر الموجه أو الذكي واحتمال الانتكاس، كما لا تستطيع تحمل موجة ثانية من الفيروس إلا بإنفاق كبير وموجه في الوحدات الصحية وأماكن الحجر وفي دعم الطاقم البشري وفي توسيع إجراءات الاختبار والوقاية.

أما على المدى المتوسط، فستعيش البشرية السنوات القادمة إما متعايشة مع الفيروس، أو تحت سيف الخوف من موجات ثانية منه أو من جوائح جديدة.

لذلك ستصبح الصحة من مكونات الأمن القومي للدول من حيث البحث العلمي والتصنيع والبنية الأساسية وتوزيعها بعدالة لتكون قريبة من كل المواطنين ورعاية الموارد البشرية، كل ذلك مع إيلاء أهمية كبرى للصحة النفسية، إذ ستترك الجائحة آثاراً عميقة في الأنفس تتطلب انتباهاً ومرافقة وعلاجاً، كما أن سياسات التباعد الاجتماعي قد تصبح عوائد جديدة، وكذلك العمل عن بُعد، وكل هذا يتطلب نقلة

نفسية لن تكون تكلفتها بسيطة أبداً، لن تكون الدول العربية مختارة في هذه المسالة، وإنما ستكون أمام تحدي الإمكانيات والموارد، خاصة أن تشخيص حالة المرافق الصحية يُبين تفاوتاً بيناً بين دول مشكلتها الجوهرية هي بسط سلطة الدولة، وأخرى تحسين المتوفر، وأخرى أمام ما يشبه البناء الجديد.

لا خيار هنا، كما في غيره من المجالات سوى تكثيف التنسيق والتكامل ولو في وحدات فرعية يتيح الاستثمار الأقصى للموارد البشرية والمالية ويوفر الأسواق ويختصر الأوقات وتكون له انعكاسات على مجالات أخرى وخاصة الاقتصادي والاجتماعي.

6 - التأثيرات الاقتصادية

لا تتوفر أي من اقتصاديات الدول العربية على الحد الأدنى من الاستقلالية والتنوع والتعويل على القطاع الإنتاجي.

للأسف تتنافس على أوصاف الهشاشة والتبعية لأحد الموارد (النفط وعائداته)، أو لموقع ثانوي في سلسلة الإنتاج لضمان البقاء تحت السيطرة (المغرب وتونس والأردن..).

الآن زمن الأسئلة الكبرى: الاقتصاد الخدماتي (السياحة والصناعة الموجهة للتصدير) لن تعود كما كانت، والاقتصاد المرتكز على النفط أيضاً سيدخل أزمة وقد تكون طويلة بسبب الانكماش الاقتصادي وازدهار الاقتصاد الرقمي والاستثمارات المتوقعة في الطاقات الجديدة.

7 - التأثيرات الاجتماعية

سترتفع معدلات البطالة، وستتعرض عديد المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى الإغلاق، وقد تضعف قيمة تحويلات العمالة المهاجرة، بل قد تلتحق أعداد منها بطوابير العطالة، ولهذا انعكاسات إنسانية وسياسية أيضاً، وسيكون التحدي الكبير على المنطقة العربية بعد فترة ارتباك هي سمة الأوضاع في العالم، بين البحث عن موقع في المنظومة الجديدة يشابه الموقع السابق، أو انتهاج سياسات جريئة قوامها

الإنتاج وتثمين الموارد الذاتية والتكامل متعدد الأوجه والصيغ.

8 - التأثيرات السياسية

قد تؤدي التطورات الحالية إلى دعم تيارات الشعبوية واتجاهات التسلط والتضييق على الحريات في العالم، لا أرجح ذلك في السيناريو الذي نشتغل ضمنه، وإن حدث فبصورة مؤقتة.

في منطقتنا أتوقع أن تكون الضغوط الاجتماعية التي قد تصل إلى اضطرابات وكذلك تخفيف الضغط من قوى التحكم الدولي فرصة لبناء تحالفات وطنية حول محاور الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والتكامل العربي أو الجهوي، كما قد تكون فرصة لإعادة بناء المقاومة الفلسطينية وأيضاً لإجراء تسويات في بؤر النزاع العسكري، وأيضاً لتسوية معقولة للصراع الخليجي، غير أن هذا يظل رهيناً بحراك الفاعلين ومدى اقترابهم من الأجيال الشابة وصياغة برنامج تشاركي يعيد طرح موضوع الاستقلال والتكامل على الطاولة من منطلقات عقلانية ومصلحية متدرجة.

9 - التطورات داخل «السيستم»

كما في العالم، فإن كورونا ما كانت إلا «دابة الأرض تأكل من منسأته»؛ أي إعلاناً عن نهاية منظومة قيادة في المنطقة كانت في حالة موت سريري، وكما أن العولمة الجديدة تتيح فجوات وأروقة تحرك للأقاليم، فإن الأوضاع في المنطقة ستتيح أيضاً إعادة انتشار للسلطة في المنطقة، ستكون السعودية والإمارات أكبر الخاسرين، وستكون فرصة لالتقاءات جهوية والكلمة المفتاح هي التكامل.

10 - الخلاصة

ستتزايد الضغوط المالية والاقتصادية والاجتماعية على المنطقة، وليس من اليسير توفير الموارد المالية للاحتياجات الجديدة للقطاع الصحي، ومع ذلك؛ فإن المنطقة أمام فرصة تدعيم تحررها واستكمال استقلالها بمقاربة عقلانية تستفيد من ارتباك الأطراف الدولية المؤثرة ومن تقييم تجارب العقود السابقة، سياسياً؛ قوى التغيير السياسي والاجتماعي أمام فرصة لتوحيد جهودها من أجل بناء وحدة وطنية داخل كل قُطر ولتدعيم العمل المشترك العابر للأقطار، وهذا دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوى الشبابية التي يفترض أن تعيد بناء التصورات والمضامين وطرق العمل.

المجتمع المدني يمكن أن يكون قوة ضغط على السلطات العمومية في مسار الموازنة بين الوطني والعابر للأوطان والمدخل هو خلق الثروة وتبادل المنافع وتحقيق السيادة.

خامساً: التأثيرات على القوى الحية

تأثيرات جائحة كورونا على القوى الحيّة في الوطن العربي

إعداد: د. عبدالستار رجب

1 - الإطار المعرفي للتوقع

إذا كانت بقية المحاور واضحة في تعريف ماهيتها وبيان حدودها المجالية أو الفئوية، السياسية أو الاجتماعية، فإنّ محور القوى الحيّة في الوطن العربي لا يحظى بهذا الوضوح ويغلب على دلالاته الغموض وعلى حدوده التعويم، وبقدر اتساع مجال الوطن العربي وتباين مجريات وقائع الجائحة فيه واختلاف آثارها عليه، فإنّ حجم اللايقين سيكون أكبر حين نريد أن نتابع أثر فيروس كورونا على قواه الحيّة.

لا يوجد اتفاق حول المقصود بالقوى الحيّة، هل المعني بها القوى المؤثّرة والفاعلة؟ أم هل المقصود بها الأفراد والمجموعات؟ أم هل المقصود بها المؤسسات والهيئات المنظمة والتي لا تنتسب للدّولة؟ أم المقصود بها الأشكال اللاتقليدية والمستجدّة من الانتظام الاجتماعي؟ الأسئلة عديدة وكثيرة وتزيد من حيرتنا في تقديم إجابة مناسبة وموفقة تساعد في تلمس آثار هذه الجائحة على كل ما ليس من الدولة أو من أدوات عملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحتى نخرج من هذا اللايقين، سنتبنى التعريف التالي للقوى الحيّة، فالقوى الحيّة هي القوى غير الدولة وغير الهيئات المنظمة التي يمكن أن تجري رهاناتها وخياراتها من خلال التفاوض مع ممثلي الدولة في صيغ من التعاقد الذي يضمن قيام التبادلات الممكنة بينهما، وهي ليست الأحزاب في الوضع الديمقراطي أو في وضع الانتقال إلى الديمقراطية سواء كانت في الحكم أو المعارضة؛ إذا القوى الحيّة هي تلك القوى التي تمارس أدوارها في واقعٍ تبرّر طبيعته المركبة والمسكونة بالتناقضات الاجتماعية و/أو الاقتصادية و/أو السياسية و/أو الإثنية العمل من أجل تغيير هذا الواقع في أحد أبعاده المذكورة أو كلّها، ويتوسّل الفاعلون في تحقيق التغيير المنشود بوسائل ضغط متنوعة وسلمية، وحتى يتصّف مكوِّن بأنّه قوة حيّة يجب أن يتوفّر لديه إمكان تحويل نشاطه إلى تيار واتجاه في المجتمع يتميّز بالقدرة على التحشيد والتعبئة وممارسة الضغوط المستدامة.

وفق هذا التعريف يمكن أن يقتصر الحديث عن القوى الحيّة في مقاربتنا في الحديث عن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الوطن العربي، وسنحصر حدودها في تلك التي تشكّلت مع الموجة الأولى من الربيع العربي عام 2011 أو مع الموجة الثانية عام 2019، ولا يزال لها أثر أو لا تزال تتمتّع بإمكان التجدّد في الآفاق المنظورة، لقد تبيّن لدينا بفعل التكرار أنّ لهذه الموجات أثراً تعاضدياً فيما بينها يحصل بفعل ظواهر المماثلة والتأثر والاستصحاب.

سنقتصر في هذا العنصر من تقدير الموقف على الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في بلدان المغرب والجزائر ومصر ولبنان والعراق، ما يميّز هذه البلدان أنّها تعيش أزمات عميقة وهيكلية وعلى أصعدة عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وما يميّزها أيضاً أنّها شهدت تحركات اجتماعية احتجاجية في السنة الماضية دون أن يبلغ مجرى هذه الحركة الاجتماعية الاحتجاجية منتهاه في إحداث ديناميكية جذرية تفضي إلى إحداث تغييرات نوعية في بنية النظام السياسي وفي الخيارات الاجتماعية والاقتصادية وبأدوات سلمية، وما تشترك فيه وبأقدار متفاوتة أنّ هذه الحركات عبّرت عن تحوّل ملحوظ في وعي المجموع انتقل بها إلى حالة مواطنية تحمل في طياتها مجموع المقومات الاجتماعية والثقافية لاحتمال إعادة إنتاجها، إنّ بقاءها كدينامية مبتورة غير مكتملة يجعلها قابلة للشحذ والشّحن كلّما توفّرت شروط إعادة إنتاجها المزاجية والذهنية، المادية والرمزية.

2 - السؤال الرئيس

إنّ متابعة أثر جائحة كورونا على احتمالات إعادة انطلاق هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية من جديد واستئناف دورتها والتنبؤ بتطورات واقعها في المدى المنظور أو المتوسط أمر مطلوب، ضمن هذا الإطار، ومن هذا الاختيار المعرفي نطرح السؤال الرئيس التالي:

ما الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في بلدان المغرب، والجزائر، ومصر، ولبنان، والعراق في أفق المدة الزمنية الخاصّة بالسيناريو التي تنتهي مع نهاية عام 2020م؟ وهل ستستأنف دورتها في الاحتجاج بفعل الأزمة الوبائية؟

تقوم منهجية الإجابة عن السؤال الرئيس في هذا المحور على:

- الاقتصار في المستوى الجغرافي على توقع أثر الجائحة في المغرب والجزائر ولبنان والعراق؛ أي أغلب المجال الجغرافي الذي حدثت فيه الموجة الثانية من الربيع العربي.
- بناء المعطيات المتعلّقة بالتوقع وذات الصلة بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية، التي تتبيّن صلتها بأحد العوامل المؤثرة في السيناريو؛ أي العامل الصحي أو العامل الاقتصادي أو عامل الزمن.
- اقتراح احتمالات اتجاه الواقع في ضوء بناء المعطيات والبيانات على أساس فرضية تقول باستعادة الاحتجاج حركته، أو على أساس فرضية تستبعد استئناف حركة الاحتجاج.
- المدى المقرّر للتوقع هو عام 2020م.

3 - البيانات والمعطيات:

- معطيات كمية (اقتصادية واجتماعية/ الموقف من إدارة الحكومات للجائحة).
- معطيات كيفية.

4 - المتغيرات:

أ- متغير مفسّر:

- الوضع الوبائي.

- تماسك النظام السياسي وقدرته على استدامة البقاء في السلطة.

ب- متغير تابع:

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

5 - التحليل:

اختلفت المتابعة الإحصائية للوضع الوبائي في البلدان التي اعتبرناها معنية بتوقعاتنا في موضوع أثر الجائحة على الحركات الاجتماعية الاحتجاجية فيها، واختلف تقييم جدية البيانات التي تقدّمت بها هذه البلدان، ففي الوقت الذي حظيت كل من دولتي المغرب والجزائر باعتماد بياناتهما حول الوضع الوبائي فيهما من قبل منظمة الصحة العالمية والتنويه إلى جديتهما، بقيت بلدان مثل مصر والعراق ولبنان دون هذا الاعتماد ممّا يجعلنا نأخذ بياناتها بشيء من الحذر.

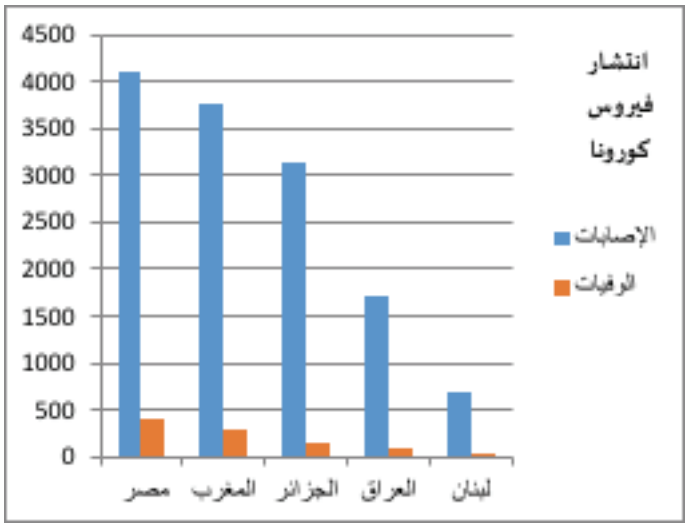

المصدر: موقع جامعة هوبكنز بتاريخ 25.04.2020

وكما اختلفت دقة البيانات من بلد إلى آخر، اختلفت كذلك سياسات التصدي للجائحة، وهذا النوع من الاختلاف المتصل بحوكمة الأزمة وسبل إدارتها نتوقع أن تكون

له تداعيات على مرحلة ما بعد كورونا، فالدول التي اعتمدت سياسات منضبطة لمعايير منظمة الصحة العالمية واتبعت في سياساتها الشفافية والتشاركية سيكون وضعها في تفسير الكلفة الاجتماعية والاقتصادية للجائحة أقلّ ضغطاً نسبياً من تلك التي اعتمدت سياسات غير شفافة، ولم تدمج في خياراتها إشراك المجتمع وفعالياته، في هذا المستوى نسجّل أن مجموع البلدان التي نتابع في إطارها أثر الجائحة على اتجاه الحركات الاجتماعية وفي علاقة بالوضع الوبائي وسبل حوكمة الأزمة تنقسم إلى مجموعتين؛ مجموعة متكونة من المغرب والجزائر، ونعتبر أنّها في مستوى وضوح البيانات واقتراب هذه البيانات من حقيقة الواقع وفي مستوى حوكمة الأزمة تختلف في الاتجاه الإيجابي عن المجموعة الثانية التي تتكون من مصر والعراق ولبنان، لقد أجريت استطلاعات رأي في المغرب حول مدى رضا المواطنين عن شكل إدارة الأزمة، وبيّنت عمليات سبر الآراء التي قام بها المعهد المغربي لتحليل السياسات مثلاً أنّ نسبة الرضا عن أداء الحكومة كانت مهمة، فقد أعرب ما يقارب 80٪ عن ارتياحهم لما تبذله الحكومة للتصدي للوباء، كنّا نودّ لو أجريت عمليات سبر آراء في بقية البلدان حتى نقوم بالمقارنة، إنّ غياب مثل هذه المصادر الإحصائية لا يعفينا من استدعاء مصادر أخرى كيفية يمكن أن تكشف لنا اتجاهات الرأي العام في بقية البلاد حول مدى رضا مواطنيها عن إدارة أزمة كورونا.

في الجزائر، أكّدت لنا مصادر جامعية عديدة أنّ تعاطي الحكومة مع وباء كورونا وإن اتسم في البداية بالارتباك، فإنّه حصل تدارك سريع تجلى في اعتماد خطة تضمنت إجراءات الوقاية المنصوص عليها من قبل منظمة الصحة العالمية والقيام بإجلاء المواطنين الجزائريين وإغلاق الحدود وفرض الحجر الصحي الشامل، وإضافة إلى هذه الإجراءات الصحية فتحت السلطة في الجزائر خطوط تمويل لدعم الفئات الهشة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وممّا أكّدته لي هذه المصادر الجامعية أنّه لم يتوضّح إلى أي درجة يمكن أن تساهم هذه الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية في

احتواء الآثار السلبية للجائحة، كما أشارت إلى أنّه إذا حصلت تداعيات في الوضع الوبائي فمردّه بدرجة أولى إلى ضعف سلوك الانضباط بإجراءات الحجر الشامل من قبل شرائح من المجتمع.

أمّا بالنسبة لمصر، فقد تأخّرت في الاهتمام بالوضع الوبائي لدرجة أنّ كثيراً من التصريحات سواء من دول أو من منظمة الصحة العالمية لفتت الانتباه إلى ضرورة أن تقدّم مصر المعطيات الدقيقة التي يمكن أن تساعد هذه الدول في التوقي في الوقت وبالصيغ المناسبة من انعكاسات قدوم مسافرين منها، كان هذا قبل قيام جلّ الدول بغلق حدودها وأجوائها، كما ترتب عن سلوك مصر مع مواطنيها المعنيين بالإجلاء حصول تذمر ملحوظ من قبل عدد من رعاياها في المهاجر أو التي تمكنت من العودة إلى مصر، لا ندري بشكل دقيق حجم اتساع الوباء في مصر ولا كلفته من الأرواح أو كلفته الاجتماعية المباشرة، لكن تفيد البيانات الواردة في الرسم البياني التالي الآجال المتوقعة لانتهاء الوباء في مصر الذي قدّر المصدر حصوله في الفترة ما بين 19 و29 مايو 2020 بعد أن كان شهد ذروته في الفترة ما بين أول أبريل وآخره.

إذا صحّت هذه التوقعات، فإنّ الآثار المترتبة عن الجائحة سيقع تطويقها واحتواؤها، ولنا مع هذا الموقف عودة لاحقاً رغم ما ذهبت إليه بعض التوقعات من ترجيح اتجاه الأوضاع السياسية في مصر إلى الاضطراب بفعل تداعيات

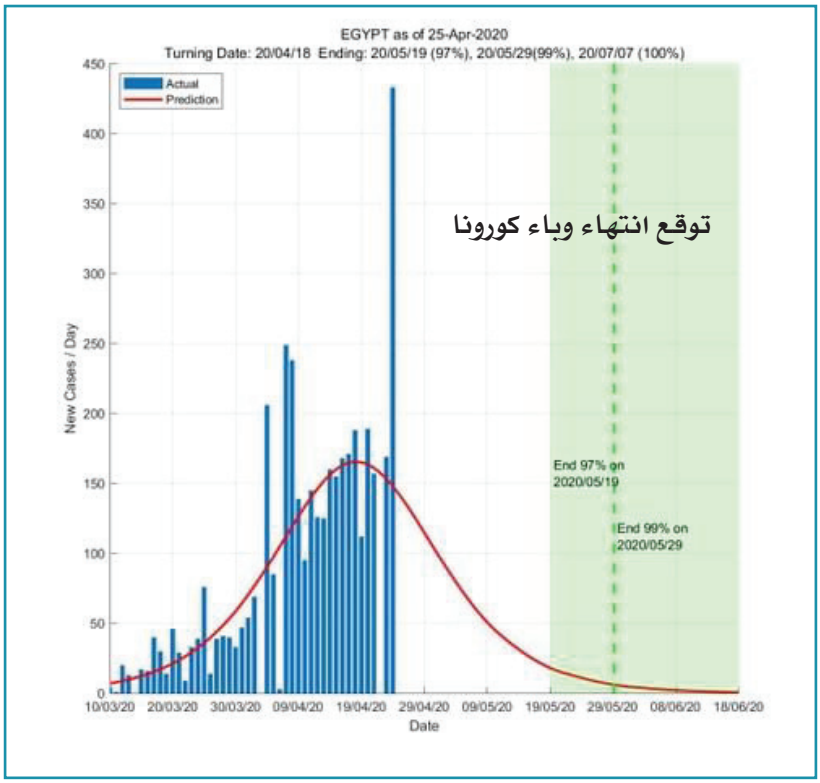

الوضع الاجتماعي وتعميقه للأزمة الاجتماعية التي تشكو بطبيعتها من عوائق هيكلية أهمّها ارتفاع نسبة الفقر (32 ٪)، وحجم كتلة العمّال في القطاع الموازي المتزايد، وارتفاع نسبة البطالة، ونقص العائدات من التحويلات التي يقوم بها المصريون في المهاجر المختلفة، وتقلّص مداخيل السياحة التي تقدّر بـ12 ٪ من الناتج الإجمالي الخام وبما يقابل 10 ٪ من اليد العاملة.

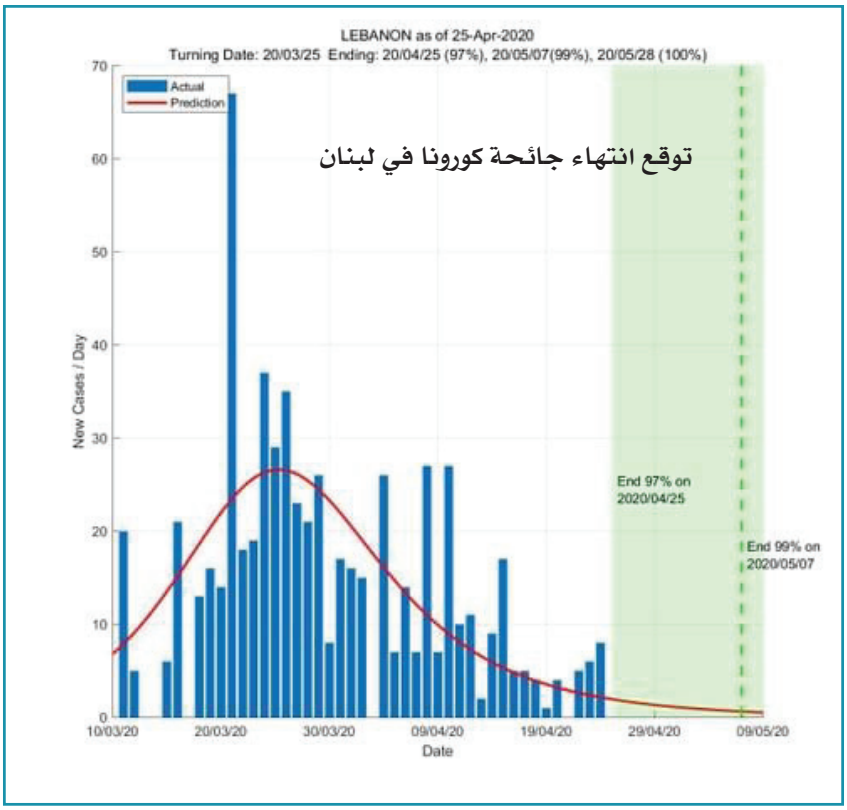

المصدر: (Data-Driven Estimation of End Dates (As of April 25 2020

وبخصوص لبنان والعراق، فإنّ دقة وضعهما الاجتماعي وعدم استقرارهما السياسي فاقم من خطورة الوضع الوبائي فيهما، فلبنان الذي وصل إلى حلّ سياسي بما يشبه ولادة قيصرية على إثر حراك اجتماعي نوعي لم يكن يتوقع أن يجد نفسه في وضع أكثر تعقيداً اقتصادياً واجتماعياً بفعل الجائحة، وممّا زاد من صعوبة وضعه تداعيات الأزمة النقدية التي يمرّ بها التي وصلت إلى ما يشبه الصراع بين موقع رئاسة الحكومة وإدارة البنك المركزي اللبناني؛ ممّا شوّش على إدارة الأزمة الوبائية وأربك حوكمتها، والعراق الذي لا تزال أزمته السياسية مستمرّة مثّلت الجائحة بالنسبة إليه تحدياً أكثر تعقيداً، فقد ازدادت الظروف المعيشية لشرائح اجتماعية صعوبة بفعل ضعف أنظمة الحماية والضمان الاجتماعي والفساد السياسي.

مثلما سمح لنا وصف الوضع الوبائي في هذه البلدان برسم صورة حول إدارة هذا الوضع وبتصنيف مجموع الدول التي هي معنية بالحراك الاجتماعي عطفاً على ما كان قد انطلق فيها من تحركات اجتماعية في الفترة ما قبل جائحة كورونا الذي نلخصّه في مشهدين:

- مشهد البلدان التي استطاعت نسبياً أن تكون حوكمتها معقولة ومحلّ رضا أو ارتياح.
- ومشهد البلدان التي اتسمت حوكمتها بالغموض والارتباك المتواصل وتجنّب مواجهة المشكلة.

فإنّ عامل طبيعة الأنظمة السياسية واحتمال استدامة سلطانها بفعل تماسكها وقدرتها على التكيّف يمكن أن يسمح لنا بتصنيف ثان لمجموعة البلدان المعنية بتقدير الموقف بخصوص احتمالات إعادة إنتاج الحركة الاجتماعية الاحتجاجية فيها، نقصد بطبيعة الأنظمة واحتمال استدامة سلطانها هل هي في طبيعتها استبدادية أو غير استبدادية؟ وهل تشكو في مستوى بنائها من هشاشة سياسية أم تتمتّع بنوع من التماسك والمتانة الذي تستطيع بفضله أن تتجنّب أثر الجائحة الدراماتيكي عليها وتضمن لنفسها البقاء في الحكم إلى مدى منظور؟

سيبقى العالم العربي عموماً محكوماً بهذه القاعدة ما لم تتغيّر معادلة القوة فيه بين طبيعة النظام السياسي وقدرته على التماسك والاستدامة، وبين استطاعة المجتمع على ترجمة تطلعاته في الانفتاح والديمقراطية والانفكاك من حالة الاختناق التي يعيشها، وأحد شروط اختلال معادلة القوة لصالح المجتمع يتمثّل في وجود بديل أو بدائل مقنعة ومقبولة وقادرة.

على هذا الأساس، فإنّنا نقسم هذه البلدان إلى صنفين؛ صنف له أنظمة تتمتع بفرص استدامة سلطانها على بلادها، وأنظمة فرصتها أضعف، إنّ معاينة أثر الجائحة

على واقع الهشاشة أو التماسك يساعد في تقدير الموقف وقراءة التوقع في الأفق الزمني الذي اخترناه ابتداء.

تنقسم هذه البلدان إلى ثلاثة أصناف:

- صنف يعيش شبه انتقال ديمقراطي مع تماسك في المنظومة السياسية وتمثله المغرب، وفرص هذا البلد في أن يتخطى تداعيات الجائحة قائمة، خاصة وأنّه إلى الآن يحقق نجاحاً نسبياً في إستراتيجيته الموجهة لمقاومة وباء كورونا، وبعد ما أضاف إلى أبعادها الداخلية بُعداً خارجياً يتمثّل في انخراط المغرب في مبادرات إقليمية أفريقية وغير أفريقية في الشأن الصحي تهدف إلى تنسيق السياسات في مواجهة الفيروس، نتوقع أن سيمكّنه هذا الأمر من تعبئة موارد رمزية ومالية ستساعده في تخفيف كلفة الجائحة وآثارها عليه، لقد أضاف المغرب في سجلّ موارده التدبيرية إلى خبرته في إدارة أزمات الاحتجاج الاجتماعي معطى جديد تحصّل عليه من طريق التوفيق المقبول في حوكمة الأزمة الوبائية.
- صنف يتصف نظامه السياسي بتماسك بنية الحكم فيه ويتوفّر على شروط ذاتية وموضوعية لاستدامة سلطانه على بلده في حدود الأفق الزمني المخصّص للتقدير، وربما أيضاً في حدود آفاق متوسطة نسبياً، وتضمّ هذه المجموعة كلاّ من الجزائر ومصر، إنّ طبيعة النظام السياسي في الجزائر وما يتوفّر عليه من موارد طاقة مهمة وقدرة على تدارك ما قد يخسره بفعل انهيار سعر النفط، وما حصل عليه من تجربة السنة الماضية من نجاح في إدارة أزمة سياسية هي الأطول في تاريخه المعاصر، سيجعل من احتمال إعادة انطلاق الحراك بنفس الزخم وبنفس الدرجة أمراً يصعب احتماله إلاّ إذا حصل تدهور دراماتيكي في طريقة الإدارة السياسية للبلاد، وهو أمر غير متوقع في المدى المنظور بالنّظر لطبيعة البناء السياسي المحافظ من ناحية والذي لم يتعود التغيير المتكرّر لأصوله الأساسية وفي مقدمتها رأس النظام في وقت وجيز.

- أمّا بالنسبة للنظام المصري، فقدرته على التماسك واستدامة السلطة تحكمها شروط إقليمية لا تزال تساعده على البقاء أكثر ممّا تحكمه شروط داخلية، وفي ظل غياب بدائل حقيقية ومقنعة سيظلّ احتمال التغيير فيه بعيداً نسبياً، إنّ درجة القمع التي أظهرها النظام وقدرته على احتواء وامتصاص التوترات الاجتماعية ستجعله قادراً على إدارة ما بعد الجائحة بأدواته الخاصة التي تعوّد عليها، وفي حدود ما يجري الآن في مصر وبحيثيات الدعم والرغبة في عدم حصول تغيير قد يخلط الأوراق، وبالنظر إلى عدم وجود البدائل، فإنّنا نتوقع أن يكون النظام قادراً في المدى الزمني المخصص لهذا التقدير على إدارة التوترات الاجتماعية إن حصلت.
- صنف ثالث يتصف نظامه السياسي بهشاشة بنية الحكم وبلوغها حدودها، ويعيش أزمة اجتماعية مركبّة من الناحية الاقتصادية والمالية، ويمثّل هذا الصنف كلاّ من لبنان والعراق، إنّ ما يشترك فيه هذان النظامان بلوغ تجربتهما السياسية ونظامهما الاقتصادي والاجتماعي حدودهما، وهو ما من شأنه أن يجعل احتمالات تطور الأوضاع فيهما تستدعي الرغبة في التغيير أو الفوضى، لذلك نرجح أن تتخلّق من جديد ديناميات الاحتجاج في هذين البلدين وبأكثر كلفة بشرية واجتماعية، إنّ ممّا يرجّح لدينا هذا الاحتمال هو وقوع هذين البلدين في سياق مجال رهانات البيئة الإقليمية المحيطة بهما التي تتناقض مع القوى المؤثرة الأساسية فيها مع رغبة بقائهما في وضع استقرار، وذلك بسبب عدم إقناع منظومات الحكم فيهما وبسبب فشلهما في إعادة إنتاج انتظام للحكم يتميّز بالديمومة، والأهم من ذلك بسبب الطبيعة الجيوسياسية لهما، وليس أفضل من التاريخ يخبرنا عن حقائق تجربتهما السياسية.

خلاصة:

بالخلاصة نرجح أن يقدر كل من المغرب والجزائر ومصر مع اختلاف أشكال حوكمتها للأزمة الوبائية ومع اختلاف طبيعة النظام السياسي فيها وتماسك بنيته في الحكم، على احتواء آثار جائحة كورونا في المدى الزمني المخصص للسيناريو؛ أي موفى عام 2020م، في حين نتوقع أن يتأثر لبنان والعراق وسيزداد وضعهما الاجتماعي سوءاً؛ الأمر الذي سيرتدّ على الحالة السياسية، وقد يتقدم في اتجاه نقضها خطوة مهمة ومحدّدة.

من نحن؟

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هي جمعية غير ربحية وتعمل تحتها منصة مجموعة التفكير الاستراتيجي التي هي إطار تنسيقي مستقل وغير ربحي، وتتشكل منصة مجموعة التفكير من جهود تنسيقية بين مراكز معلومات ودراسات وأبحاث وبيوت خبرة واستشارات في التفكير الاستراتيجي وخبراء ومفكرين وباحثين، للتعاون فيما بينها ومع غيرها من الكيانات المشابهة لدعم وتنمية وتطوير التفكير الاستراتيجي وتقديم المبادرات وبناء الشراكات في مجال اختصاصها، والمقر الرئيس للجمعية والمجموعة في إسطنبول بتركيا.

الرؤية والرسالة

الرؤية

الجمعية ومنصتها مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وتسعى للتقدم كشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة

تقدم الجمعية ومنصتها مجموعة التفكير الاستراتيجي الاستشارات اللازمة لمعالجة الأزمات، وتقدير الموقف بشكل عام لمختلف الجهات الرسمية والأهلية، وتسعى لإدارة برامج دراسات عليا في التفكير الإستراتيجي للشباب، وتنسق جهود مراكز التفكير الأعضاء لتطوير مستوى التفكير الاستراتيجي في المنطقة، وتتطلع إلى تفعيل العلاقة بين مراكز التفكير ومؤسسات الرأي في المنطقة وصناع السياسات فيها للارتقاء بالوعى والتفكير الاستراتيجي والوصول إلى تفاهم مشترك لحلول الأزمات الراهنة والمستقبلية.

الأهداف

دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.

تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات، وتوجيه الإنتاج المعرفي بين مراكز الدراسات الأعضاء فى المجموعة وإيجاد حالة من التشبيك بين تلك المراكز، وإبرام الاتفاقات مع المؤسسات ذات الصلة.

بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات والجامعات وخبراء وباحثين.

دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء.

تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين، وتنفيذ برامج الدراسات العليا.

إنشاء مبادرات في سبيل تطوير التفكير والتخطيط والإدارة الاستراتيجية.

الآليات والوسائل

إنجاز مشاريع مشتركة ذات صلة بأهدافها.

تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل.

تقديم الاستشارات وتقدير المواقف.

إدارة وتنسيق الإنتاج العلمي بين أعضاء المجموعة.

إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات والأطراف ذات الصلة باختصاص الجمعية.

إنشاء موقع إلكتروني وصفحات تواصل اجتماعي.

تصميم نظام اتصال مرن وفعال بين الأعضاء.

إنشاء برنامج الدراسات العليا في التفكير والتخطيط الاستراتيجي.

وأي وسائل أخرى مناسبة لتحقيق الأهداف.